جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

مسالك الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: الحديث وعلومه.

الطالبة:
ليندة بورزمة

المشرف:
الدكتور محمد رمضاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبداللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. محمد رمضاني	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د. خريف زيتون	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445–1446هـ/2023–2024م

بُحُوثٌ
حَدِيثِيَّةٌ

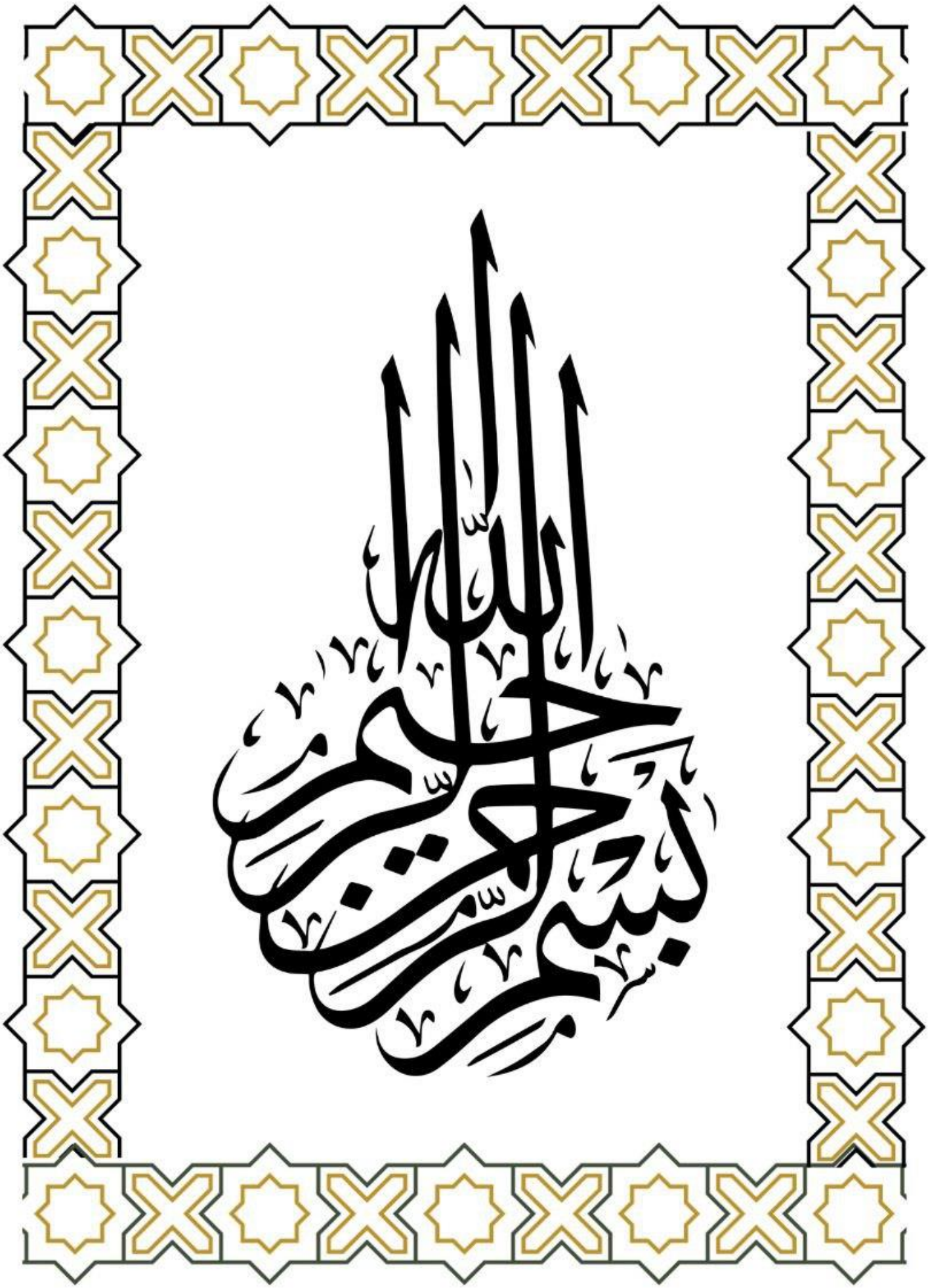
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

وبيننا نسب في حب النبي متصل ... إن المحبة في أهل الهوى نسب

أهل الحديث هم أصحاب النبي ... وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

إلى أهل الحديث، حملة الأثر وحراس السنة في كل زمان ومكان.

إلى كل روح كانت فداء للطوفان المبارك، إلى أرض الرباط ومن عليها.

إلى أصوات الحق التي ظن الظالم أنه أخرسها خلف قضبان

السجن والزنازين.

إلى كل ثابت على ثغره، إلى من سد الثغر ولو بورقة،

من جعل شعاره لن يؤتى الدين من قبله وهو حي.

إلى الجيل الصاعد، أمل هذه الأمة وبناؤها

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله تعالى أت يتقبله مني

ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

شكروتقديروعرفان

بعد أن من الله علي بإتمام هذا البحث أجدني ملزمة من باب الاعتراف بالفضل أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان لكل من مد إلي يد العون وساهم في إعدادي لهذا البحث.

أتوجه بالشكر إلى كلية العلوم الإسلامية جامعة الوادي بجميع كوادرها

وأخص بجزيل الشكر والثناء شيخي ومشرفي الدكتور محمد رمضاني

الذي سخر جهده ووقته في سبيل إعانتي على إعداد هذه الرسالة،

فكان خير مشرف وموجه، جزاه الله خيرا.

كما أوجه خالص شكري إلى دكاترتي وشيوخي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة،

الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه.

وأغتنم الفرصة لأبلغ شيخي الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو

خالص شكري وعظيم امتناني على كل ما قدم وجاد وأفاد

منذ أول محاضرة إلى نهاية العام الدراسي، فأسأل الله أن يرضيه ويرضى عنه،

ويجزيه خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

حضي كتاب "الجامع الصحيح" بمكانة عالية في الأمة الإسلامية، وباعتناء شديد من العلماء والباحثين، ومن أهم العناصر في هذا المصنف التي كانت محط اهتمام كل الدراسات هي المنهج المتبع في تأليف الصحيح، وقد قام الدارسون قديما وحديثا من خلال هذه الدراسات بمحاولات لاستنباط هذا المنهج.

وما له علاقة بمنهج البخاري في صحيحه هي المسالك المتبعة من طرفه لانتقاء أحاديث الرواة المتكلم فيهم وتخريج ما صح منها ووافق شرطه، وهذا ما اهتمت به الطالبة في مذكرتها الموسومة ب:" مسالك الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم"، وقد أبان البحث على جملة من النتائج أهمها بيان مسالك الإمام وصنيعه في التخريج لهؤلاء الرواة وذلك بدراسة حال الراوي وتتبع أحاديثه، والنظر في شيوخه وتلاميذه، والمواضع التي أصاب فيها ووهم، والتخريج له في غير مواطن ضعفه، فالبخاري لم يخرج للراوي المتكلم في ضبطه، إلا ما ضبطه ضبطا تاما ووافق الثقات، إلا أن الطاعنين في السنة والجاهلين بمنهج "الصحيح" أثاروا العديد من الشبهات للطعن في الإمام ومصنفه، وهذا إن دل فإنه يدل على جهلهم بقضية الانتقاء وعدم التفرقة بين إخراج البخاري للراوي المتكلم فيه وبين إخراجه للأحاديث الضعيفة، فلا يلزم من التكلم في الراوي رد كل أحاديثه وتضعيفها.

Abstract:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, his family, his companions, and those who follow them with righteousness until the Day of Judgment.

The book "Al-Jami' al-Sahih" has earned a high status in the Islamic nation and has been meticulously studied by scholars and researchers. One of the most significant elements in this compilation that has attracted the attention of all studies is the methodology used in compiling the authentic hadiths. Scholars, both ancient and modern, have attempted to deduce this methodology through various studies.

Concerning Al-Bukhari's methodology in his Sahih, it involves the approaches he used to select the hadiths of narrators who were criticized, and to extract what was authentic among them that met his criteria. This involves studying the condition of the narrator, tracking his hadiths, examining his teachers and students, and identifying the instances where he was accurate and where he erred. Al-Bukhari only included the narrations of a criticized narrator if they were thoroughly accurate and agreed with reliable narrators. However, critics of the Sunnah and those ignorant of the methodology of "Al-Sahih" have raised many doubts to challenge the Imam and his compilation. This indicates their ignorance regarding the issue of selection and the distinction between Al-Bukhari including a criticized narrator and his inclusion of weak hadiths. Criticism of a narrator does not necessitate rejecting all his hadiths and deeming them weak.

Key words:

Selection, Al-Bukhari, the authentic, the paths, the narrators.

مقدمة

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل صحيحا البخاري و مسلم، وذلك لاشتراطهما الصحة في كتابيهما، وقد حضي صحيح البخاري خاصة بمكانة عظيمة عند المسلمين، واشتغل أهل العلم بدراسته رواية ودراية، ولعل أهم ما يميز الصحيح هو منهج الدقيق في تأليفه، وهذا يعود لدقة الإمام في التصنيف، وحرصه الشديد على تخريج أصح الأحاديث، وانتقاء أثبت الرواة و أوثقهم وتمحيص مروياتهم، إلا أن هذا لم يمنع البخاري من الرواية عن الرواة المتكلم فيهم ، مدام الأمر قائم على انتقاء ما صح من أحاديثهم و وافق الثقات، فلا يلزم من التكلم في الراوي أن ترد جميع أحاديثه وتكون ضعيفة، وللبخاري في انتقاء ما صح من مروياتهم مسالك عدة من أهمها: دراسة حال الراوي والنظر إلى شيوخه ومن ضبط حديثه أو ضعف فيه، وكذلك معرفة تلاميذه ومن روى عنه، وأين روى وهل تفرد أو توبع، وهل كان للنوازل والابتلاءات تأثير على حفظه وحديثه، وغيرها من الاعتبارات المختلفة والمسالك المتنوعة، التي كان هدف الإمام من خلالها الوصول إلى الرواية السليمة من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، وتجنب ما وهموا وضعفوا فيه.

فجاء هذا البحث بعنوان" مسالك الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم" ليتناول التعريف بالمسالك التي اعتمدها البخاري ودراستها دراسة توضح ما اتبعه لرواية أحاديث الرواة المتكلم فيهم وانتقاءه ما صح منها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها:

1. مدار الدراسة حول أهم ما صنف في السنة وأصح الكتب بعد كتاب الله.

2. إثـراء معرفيـا، فطبيعـة الدراسـة تفـرض علـى الطالـب تطبيـق مـا درس في الجـرح والتعديل وكذلك العلل والتخريج، فيدمج العلوم ويمارس ما درس نظريا.
3. التطرق لعلم النقد الحديثي، وزوال الرهبة من خوض غمار تعلمه.
4. المسـالك المتبعـة مـن الإمـام البخـاري في قضـية الانتقـاء مـن خـلال كتابـه "الجـامع" مـن أهـم المسـائل الـتي لا تـزال تثـار حولهـا الشـبهات وتسـتهدف مـن طـرف الطـاعنين في السنة في وقتنا الحالي .

إشكالية البحث:

كـان الإمـام البخـاري إمامـا معتمـدا ومرجعـا للنقـاد في معرفـة أحـوال الـرواة ولـه في ذلـك مصـنفات عديـدة تعتـبر العمـدة في الجـرح والتعـديل، وبتصـنيفه لكتابـه "الصـحيح" دون التطـرق للمـنهج المتبـع في ذلـك واحتـواء الكتـاب علـى أسـانيد تضـمنت مـن تكلـم فـيهم أدى ذلـك لظهـور بعـض الشـبهات الـتي تطعـن في الإمـام ومصـنفه منهـا: كيـف يخـرج الإمـام البخـاري لـرواة قـد رمـوا بالجـرح؟ وكيـف لكتـاب ألـف في الأحاديـث الصحيحة فقط أن تروى أسانيد أحاديثه عن غير الثقات؟

للرد عن هذه الشبهات يتعين علينا الإجابة على بعض الاستشكالات وهي:

- هل يفهم من الشرط البخاري في صحيحه ألايخرج عن رواة تكلم فيهم؟
- مـا المسـالك الـتي اتبعهـا الإمـام في الروايـة عـن الـرواة المـتكلم فـيهم أو الموصـوفين بالضعف؟
- مـا المـنهج الـذي اتبعـه البخـاري في التخـريج عـن الـرواة المـتكلم فـيهم وانتقـاء أحاديثهم؟

أسباب اختيار الموضوع:

مما دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الرغبـة الكبـيرة في البحـث في مجـال علـوم الحـديث، وخاصـة علـم النقـد لمـا لـه مكانـة عظيمـة في حفـظ السـنة، وكـذلك تشـجيع الطـلاب لكسـر حـاجز الخـوف الرهبـة مـن خوض غمار هذا العلم.
- استهداف الصحيح بصفة خاصة من طرف الطاعنين في السنة

- تشجيع شيوخي وأساتذة الكلية وحثهم على هذا النوع من الدراسات.

أهداف البحث:

مما تهدف إليه هذه الدراسة:

أولا: بيان مسالك الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم.

ثانيا: ايضاح منهج الإمام البخاري في انتقاء أحاديث الرواة الموصوفين بالضعف وكذلك الذين رموا بجرح ما.

ثالثا: الرد عن الشبهة القائلة بأن صحيح البخاري اشتمل على أحاديث ضعيفة.

رابعا: الدفاع عن الإمام البخاري وتفنيد أقاويل ممن طعنوا فيه وفي كتابه الصحيح.

خامسا: بيان كيف تعامل البخاري مع أخطاء الثقات وكذلك مواطن إصابة الضعفاء.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة في هذا الموضوع وكذا تلك التي تطرقت له في بعض أجزائها نذكر:

1/ منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه [الجامع الصحيح] للأستاذ الدكتور / أبو بكر كافي، وقد تناول فيه الشيخ منهج الغمام البخاري في التصحيح من خلال اشتراط الصحة، ومنهجه في الإعلال من حيث التفرد والمخالفة وغير ذلك.

2/ رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" دراسة تطبيقية، لعطوة محمد القرناوي، قد جمع الباحث في هذه الرسالة الرواة الذين تكلم فيهم ابن عدي واخرج لهم البخاري في صحيحه

3/ منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم [دراسة نظرية تطبيقية] من خلال كتابه . الصحيح، للدكتور بشير السيد السيد شكر، تكلم الباحث في هذه الرسالة عن منهج البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم وهو بحث جيد في هذا الباب رغم أنه لم يتطرق لبعض المسالك المهمة.

4/ منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، للدكتور فيصل بن أحمد شاه وأكرم محمد إبراهيم نمراوي، تضمن هذا البحث التفصيل في مسألة الانتقاء وكذلك التصحيح على شرط الشيخين مع ذكر الأمثلة.

منهج البحث:

يقتضي هذا النوع من الدراسات تعدد المناهج المستعملة في ذلك ومن بينها:

1. المنهج التاريخي الوصفي في ترجمة الرواة ومعرفة أقوال الأئمة فيهم جرحا وتعديلا.
2. المنهج الاستقرائي من خلال تتبع المواضع والأحاديث التي انتقاها البخاري من جملة مرويات الرواة المتكلم فيهم.
3. المنهج التحليلي وقد استعملته في تحليل أقوال الأئمة من المتقدمين والمتأخرين وخاصة الإمام البخاري، وذلك لمحاولة فهم مقاصدهم وتوجهاتهم ومنهجهم في المسألة السابق ذكرها.

منهجية البحث:

بعد القراءة الشاملة لما توفر من دراسات سابقة حول الموضوع وبعد تتبع الرواة المذكورين في الفصل التاسع من "مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر، وسبر أحاديثهم في الصحيح وجمعها وهذا ما خصصته بالمبحث الرئيس ليكون عاما شاملا لدراسة الموضوع، بعد أن وطأت بمبحث مفاهيمي عرجت فيه على التعريف بالإمام البخاري في ترجمة مستوفية لأغلب أحوال الإمام، وكذلك التعريف بالصحيح والتفصيل في بيان منهجه وشرط البخاري فيه، وقد قمت بتحرير المادة العلمية وفق المنهجية التالية:

1. أذكر تمهيدا يشمل التعريف بالمسلك المدروس والتعريف بالمصطلحات الحديثية إن وجدت.
2. اختيار الراوي المراد دراسة حديثه وذكر ترجمته وكلام النقاد فيه.
3. انتقاء الحديث الذكور في صحيح البخاري من جملة مرويات الراوي وذكره.

4.تخريج الحديث وذكر الفوائد الإسنادية فيه، مع نقل كلام وتعليق الحافظ ابن حجر على المسألة إن توفر.

5.تحرير خلاصة شاملة للدراسة.

المصادر والمراجع:

اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع أهمها "صحيح البخاري" وشرحه "فتح الباري" لابن حجر وكذلك "هدي الساري" وكل ما له علاقة بالجامع الصحيح من دراسات حول المنهج أو الرواة المخرج لهم من المراجع لمتأخرة، أما بالنسبة لمصادر المتقدمين فاستعنت بكتب الجرح والتعديل والعلل، والطبقات والتاريخ وغيرها مما ألف في الحديث وعلومه.

خطة البحث:

يرتكز البحث على مقدمة، مبحثين وخاتمة.

1. المقدمة: وتشمل التعريف بالبحث، أسباب اختيارهن أهميته والدراسات السابقة.

2.المبحث التمهيدي: ويشمل ثلاثة مطالب: التعريف بالبخاري، ثم التعريف بكتابه الصحيح وبيان المنهج المتبع في تأليفه، وأخيرا ذكر شرط البخاري في الصحيح ومن وافقه فيه من الأئمة.

3.المبحث الرئيس: ففيه بيان المسالك المتبعة من الإمام للرواية عن الرواة المتكلم فيهم.

4.خاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي:

التعريف بالبخاري وصحيحه

المبحث الأول: التعريف بالبخاري وصحيحه.

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري

الفرع الاول: نسبه، كنيته ومولده

ابو عبد الله البخاري محمد بنُ اسماعيل بن ابراهيم ابن المغيرة بنِ بَرْدِزْبَه، وقيل بَذْدُزْبَه، وهي لفظة بخارية، معناها الزرَّاعُ.

أسلم المغيرة على يدي اليمان الجُعْفِيّ والي بخارى، وكان مجوسيا، وطلب اسماعيل بن ابراهيم العلم.

قال البخاري: "سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه."[1]

ولد البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى، قال المستنير بن عتيق: أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه، وقد ترجم ابن حبان لاسماعيل في كتابه الثقات فقال: في الطبقة الرابعة إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون، وذكره ولده في التاريخ الكبير، فقال: إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة سمع من مالك، وحماد بن زيد، وصافح ابن المبارك، ومات إسماعيل ومحمد صغير، فنشأ في حجر أمه، ثم حج مع أمه وأخيه أحمد، وكان أسن منه فأقام هو بمكة مجاورا يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات بها فروى غنجار في تاريخ بخاري واللالكائي في شرح السنة في باب كرامات الأولياء منه أن محمد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صغره فرأت والدته الخليل إبراهيم في المنام فقال لها يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك قال فأصبح وقد رد الله عليه بصره.[2]

كانت ولادته بمدينة بخارى من خراسان، موطن آبائه وأجداده، وهي مدينة كبيرة من بلاد التركستان أو خراسان، فتحها المسلمون بعد منتصف القرن الأول

---

[1] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ج12، ص392.

[2] هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، مصر، ط:1، 1960م، ص478.

للهجرة. وكانت عاصمة الملوك السَّامانيين قبل الفتح الإسلامي، وقد ولد البخاري وهي مركز علمي هام، وحاضرة من حواضر الإسلام.

استقبل البخاري حياتَه وسط أُسْرةٍ ثريةٍ متدينةٍ فاضلةٍ، غير أنَّ المنيةَ لم تُمْهِل والده الكريم، حيث تُوفي وابنه البخاري طفل، فكفلته أُمُّه ورعته من بعد وكانت امرأةً تقيةً صالحةً لا تقل تُقى وورعًا عن والده، حتى عدَّها المؤرخون من ذوي الكرامة والولاية.[3]

الفرع الثاني: مكانة البخاري العلمية وثناء العلماء عليه

كان للإمام المكانة العليا والدرجة الرفيعة بين علماء الحديث حفظا ودراية به، وقد شهد له بذلك أئمة عصره ومن أتى بعدهم في العصور اللاحقة. ظهرت بوادر إمامة البخاري في الحديث وإتقانه لعلومه من الصغر، فقد أتم حفظ القرآن الكريم وهو ابن العشرة مع ملازمته للعلماء وحلقهم مما ساهم في انفتاح مداركه ونضجه المبكر واكتسابه ملكة حديثية رغم صغر سنه، وفيما يروى عن بداياته في طلب الحديث أن أبو جعفر محمّد بن أبي حاتم الورّاق النّحويّ قال: قلت لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتّاب. قال: وكم أتي عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتّاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يوما: فيما كان يقرأ للناس سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت هو الزبير بن عدي بن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال صدقت. فقال له بعض أصحابه ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال ابن إحدى عشرة.

[3] التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تح: دار الفلاح، جمعة فتحي، دار النوادر، سوريا، ط: الاولى، 2008م، ج1، ص56.

واصل طلبه للحديث وملازمته للعلماء حتى حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف كلامهم.[4]

وفي سن السادسة عشرة خرج من بخارى راحلا إلى الحج رفقه والدته وأخيه فأقام في الحجاز طلبا للحديث بينما رجع كل من أمه وأخيه بعد انتهاء المناسك، يقول البخاري: [تخرجْتُ مَعَ أُمِّي وَأَخِي أَحْمَدَ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا حَجَجْتُ رَجَعَ أَخِي بِهَا! وَتخلَّفْتُ فِي طلبِ الحَدِيْثِ].[5] كان للبخاري الكثير من المشايخ الذين سمع منهم خلال رحلته، فقد سمع من شيوخه بنيسابور، والري، وبغداد، والبصرة والكوفة، ومكة، والمدينة، والمصر، والشام، ومما ساهم في إمامة البخاري وبلوغه تلك المكانة الرفيعة في الحديث هو اتباعه منهجًا دقيقًا في طلب العلم، فمع أنه كان يروي عمن هو فوقه ومثله ودونه من الشيوخ، إلا أنه كان يدقق مع الشيوخ الذين يروي عنهم من غير المشاهير من الأئمة، فكان يسأل الرجل عن اسمه وكنيته ونسبه، وكيف تحمَّل الحديث الذي يرويه، فإن لم يكن من أهل الحفظ والدراية، طلب منه أن يُخرج له أصل كتابه، فيستعيره منه وينسخه. ومن أمثلة ذلك قوله في بعض كلامه فيما روى عنه محمد بن أبي حاتم أنه قال: "يا أبا فلان تراني أدلس؟! تركت أنا عشرة آلافِ حديثٍ لرجل لي فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر"[6].

وهذه الدقة والحرص من الإمام البخاري هما اللذان أوصلاه إلى أعلى المراتب بين أهل عصره ومن بعدهم، فكان كلما حل بمدينة يزدحم الناس حوله ازدحاما يفوق الوصف وكان الناس يتطلعون إلى رؤيته لما سمعوا عن علمه وأخلاقه.

كما أن للبخاري مكانة عالية بين عامة الناس كان له مثلها وأكثر بين العلماء. فقد قال فيه مشايخ البصرة: كان لا يتقدمه أحدٌ، وكان أهل المعرفة من البصريين

---

[4] تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى 1997، ج2، ص7.

[5] سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:3، 1985، ج12، ص393.

[6] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار التأصيل، القاهرة، ط: الاولى، 2012م، ج1، ص42.

يَعْدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شابًا لم يخرج وجهه، ولما دخل البصرة قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء، وقال: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرَّيّ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى.

وكان ابن صاعدٍ إذا ذكره يقول: الكبش النّطاح.

وقال محمود بن النضر الشافعي: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

وقال عمرو بن عليّ الفلّاس: حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وقال قتيبة بن سعيد: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة، لكان آية.

قال رجاء بن رجاء: فَضْلُ محمد بن إسماعيل على العلماء، كفضل الرجال على النساء، وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدَّرامي: قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت منهم أجمع من محمد بن إسماعيل، وقال: هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبًا.

قال عبد الله بن سعيد بن جعفر: سمعت العلماء بمصر يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح، ثم قال عبد الله: وأنا أقول قولهم.

قال موسى بن هارون الحافظ: عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه.

قال أحمد بن حنبل: لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل. وقال له مسلم بن الحجاج: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، وجاء إليه فقبله بين عينيه، وقال: دعني حتى أُقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله.

قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي: لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري.

قال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري.

قال النووي: وروينا عن الفربرى، قال: رأيت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، رحمه الله، فى النوم خلف النبى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والنبى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يمشى، كلما رفع قدمه وضع البخارى قدمه فى ذلك الموضع.[7]

ولا تزال للإمام مكانته المحفوظة بين أهل العلم والمسلمين كافة حتى يومنا هذا وإلى قيام الساعة فهو أمير المؤمنين في الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

الفرع الرابع: شيوخ البخاري

تقدم الذكر أن للبخاري شيوخ كثر في الحديث والفقه كونه رحل كثيرا في الطلب واستقر بالعديد من المدن الكبرى والحواضر العلمية، فالتقى بأغلب محدثي العصر وأخذ منهم حتى اتسعت درايته وكثرت روايته للحديث، ومع ذلك كان ينتقي الرجال ويتحرى في الرواية حتى لا يأخذ ولا يروي إلا عن الثقات.

قَالَ جَعْفَر بن مُحَمَّد الْقطَّان: "سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول كتبت عَن ألف شيخ أَو أَكثر مَا عِنْدِي حَدِيث إِلَّا أذكر إِسْنَاده."

وَقَالَ وراق البُخَارِيّ سمعته يَقُول: "لم تكن كتابتي الحَدِيث كَمَا كتب هَؤُلَاءِ كنت إِذا كتبت عَن رجل سَأَلته عَن اسْمه وكنيته وَنسبه وَعلة الحَدِيث إِن كَانَ الرجل فهما فَإِن لم يكن سَأَلته أَن يخرج لي أَصله ونسخته وَأما الْآخرُونَ فَلَا يبالون مَا يَكْتُبُونَ وَلَا كَيفَ يَكْتُبُونَ." [8]

ومراتب شيوخ البخاري الذين كتب وروى عنهم تنحصر في خمس طبقات (أولها): من حدثه عن التابعين مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد،

---

[7] تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص68.

[8] تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، الأردن، ط: الأولى،1985، ج5، ص889.

ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، وشيوخ هؤلاء من التابعين.

(الطبقة الثانية): من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأمثالهم.

(الطبقة الثالثة): هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين؛ بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر، وعثمان ابني أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

(الطبقة الرابعة): رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلا، كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

(الطبقة الخامسة): قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة. [9]

إلا أن أكثر شيوخه تأثيرًا فيه هو الإمام الحافظ الحجة أمير المؤمنين في الحديث عليُّ بن المديني (١٦١ - ٢٣٤)، رُوي عن البخاري أنه قال: "ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أُغْرِبُ عليه" ويقول: "ما سمعت الحديث من في إنسانٍ أشهى عندي من أن أسمعه من في علي". وروى عنه في الصحيح أكثر من مائتي حديث. ومع ذلك فإن ابن المديني كان إذا بلغه قول البخاري فيه قال: "دعوا قوله، فإنه ما رأى مثل نفسه".[10]

الفرع الخامس: تلاميذ البخاري

رحلات البخاري وزيارته للمدن وحواضر العلم جعلت له تلاميذ كثر يصعب جدا حصرهم لكثرة عددهم لانتشارهم وتفرقهم في البلاد، وكما أن بدايته في طلب

[9] مرجع سابق، هدي الساري، ابن حجر، ص479.

[10] مرجع سابق، المدخل إلى صحيح البخاري، محمد أبو الهدى اليعقوبي، ص32.

الحديث كانت منذ صغر سنه كذلك حمل العلم عنه وهو في بدايات شبابه، [قال أبو بكر بن أبي عتاب الأعين: " سمعنا على محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفريابي وهو أمرد" وعقب ابن حجر بقوله "كان موت الفريابي سنة اثنتي عشرة ومائتين، وكان سن البخاري إذ ذاك بضع عشرة سنة"][11]، ولم يزل يؤخذ عن البخاري ويُسمع منه حتى وفاته.

ويتضح مدى كثرة تلاميذ البخاري إذا نظرنا إلى قول محمد بن يوسف الفربري: (سمع الجامع من محمد بن إسماعيل تسعون ألفاً)

ومن أشهر تلاميذ البخاري رحمه الله تعالى:

1) إبراهيم بن معقل النسفي.
2) الحسين بن إسماعيل المحاملي.
3) حماد بن شاكر.
4) صالح بن محمد الملقب " جزرة".
5) محمد بن إسحاق بن خزيمة.
6) أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري.
7) محمد بن سليمان بن فارس.
8) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي.
9) محمد بن يوسف الفربري.
10) مسلم بن الحجاج.[12]

الفرع السادس: صفات الإمام البخاري وشمائله

كان رحمه الله ضعيف البنيان قليل الأكل زاهدا في ملذات الدنيا، مكتفيا بالخبز معرضا عن الإدام حتى مرض بسبب ذلك، روى ابن عساكر في تاريخ دمشق:" أن البخاري مرض فعرض ماؤه على الأطباء فقالوا لو أن هذا الماء ماء بعض أساقفه

[11] مرجع سابق، تغليق التعليق، ابن حجر العسقلاني، ج5، ص390.

[12] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ص32.

النصارى فإنهم لا يأتدمون فصدقهم محمد بن إسماعيل وقال لم ائتدم منذ أربعين سنة فسألوا عن علاجه فقالوا علاجه الإدام فامتنع عن ذلك حتى ألح عليه المشايخ ببخارى أهل العلم إلى ان أجابهم أن يأكل بقية عمره في كل يوم سكرة واحدة مع رغيف."[13]

كان عزيز النفس مترفعا عما عند الناس.

ووصفه تاج الدين ابن السبكي في الطبقات الكبرى" أنه كان رحمه الله نحيل الجسم ليس بالطويل ولا القصير".[14]

كان متعبدا قانتا قواما يشغل نهاره بالعلم وليله بالعبادة والقيام، وكان من زهده -رحمه الله- أن قال: ما توليت شراء شيء قط ولا بيعه. كنت آمر إنساناً فيشتري لي فقيل لي: ولم؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط.

وكان رحمه الله ذا وورع، قال مرة لأبي معشر الضرير اجعلني في حل يا أبا معشر فقال: من أي شيء يا أبا عبد الله، قال: رويت حديثاً يوماً فنظرت إليك وقد أعجبت به وأنت تحرك رأسك ويديك فتبسمت من ذلك، فقال: أنت في حل يرحمك الله يا أبا عبد الله.

وكان يراقب الله فيما يؤلف ويحدث حتى قال مرة: الحامد والذام عندي سواء أو قال واحد.

وقال: إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني إني اغتبت أحداً.

وهو بيّن لمن نظر في كتبه في الرجال فإنه أبلغ ما يقول في الرجل الساقط أو المتروك: فيه نظر أو سكتوا عنه وإن بالغ قال منكر الحديث، وقد قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

---

[13] تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر، دار الفكر، ج52، ص80

[14] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تح: محمود محمد الطحاني، عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط: الثانية 1993، ج2، ص216.

وله عناية بالعبادة، فقد صلى ذات يوم فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا أي شيء آذاني في صلاتي، فنظروا فإذا الزنبور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته قال: كنت في آية فأحببت أن أتمها.

قال الحسن السمرقندي: كان محمد بن إسماعيل مخصوصاً بثلاث خصال: كان قليل الكلام وكان لا يطمع فيما عند الناس وكان لا يشتغل بأمور الناس.[15]

وشمائله –رحمه الله– كثيرة، زهداً وعبادةً وكرماً وإحساناً إلى طلبة العلم رحمه الله رحمة واسعة.

الفرع السابع: مصنفات الإمام البخاري

بدأ الإمام البخاري التأليف وعمره بضعة عشر سنة، واستمر في ذلك إلى أواخر عمره، كما كان يساعده في ذلك تلميذه الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن أبي حاتم الوراق بأن لازمه في السفر والحضر، ونسخ له وكتب كتبه حتى فتح الله عليه وألف مؤلفات كثيرة كانت القاعدة لعلم النقد والحديث، أبرزها الأدب المفرد، رفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الإمام، بر الوالدين، التاريخ الكبير، التاريخ الأوسط، التاريخ الصغير وخلق أفعال العباد، كتاب الضعفاء، الجامع الكبير، المسند الكبير، الرد على الجهمية، التفسير الكبير، كذلك كتاب الأشربة، كتاب الهبة، أسامي الصحابة وكتاب المبسوط، كتاب العلل، كتاب الكنى، كتاب العلل، قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، كتاب الفوائد، وأهم هذه المصنفات كتابه الموسوم بعنوان: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

الفرع الثامن: وفاة الإمام البخاري

لما رجع البخاري إلى بخارى واستقبله الناس استقبالا كبيرا ونثر عليه الدراهم والدنانير واستقر هنالك مدة من الزمن حتى وقع بينه وبين الأمير خالد بن أحمد

---

[15] مسائل العقيدة في كتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري «عرض ودراسة»، رسالة: ماجستير في العقيدة، جامعة الملك سعود،كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، يوسف بن حمود حوشان الحوشان، إشراف: أ.د. عبد العزيز سيف النصر عبد العزيز، العام الجامعي: 1998، ص31.

الـذهلي والي بخـارى خـلاف، وذلـك أن البخـاري رفـض أن يخـص الأمـير بمجلـس لسماع كتبه دون عامة الناس، مما أثار غضب الأمير ونفاه من البلد.

وقـال ابـن عـدي: "سمعت عبـد القـدوس بـن عبـد الجبـار يقـول: خـرج البخـاري إلى خَرْتنـك قريـة مـن قـرى سمرقنـد، وكـان لـه بهـا أقـرباء، فنـزل عنـدهم. قـال: فسـمعته ليلـة مـن الليـالي وقـد فـرغ مـن صـلاة الليـل يقـول في دعائـه: اللهـم قـد ضـاقت عليّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك. قال: فما تم الشهر حتى قبضه الله."[16]

كـان ذلـك ليلـة السـبت بعـد صـلاة العشـاء، وكانـت ليلـة عيـد الفطـر، ودفـن يـوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك.[17]

رحـم الله تعـالى الإمـام البخـاري أعجوبـة الزمـان، أمـير المـؤمنين وإمـام الحـديث وجـزاه عـن المسلمين خير الجزاء.

المطلب الثاني: التعريف بصحيح البخاري وبيان منهجه فيه

الفرع الاول: التعريف بالجامع الصحيح وذكر الدافع وراء تأليفه

كـان للعلمـاء ممـن سـبقوا البخـاري مؤلفـات عديـدة مـن كتـب السـنة والحـديث، إلا أنهـا كانـت تصـنف مـن باب جمـع علـوم الحـديث كافـة، فضـمت الصـحيح مـن الحـديث والضـعيف والمعلـول، وتطـرق مصـنفوها إلى علـم النقـد والكـلام في الرجـال ولا حاجـة للشـرح والتنصـيص ثقـة مـنهم أنـه مـا مـن محـدث أو فقيـه إلا وبإمكانـه فهـم مـدلول أي لفظ يتم ذكره والتمييز بين هذا وذاك.

إلا أن هـذا لم يعـد يـنجح في النصـف الأول مـن القـرن الثالـث للهجـرة، واسـتحال علـى غـير الأئمـة النقـاد تمييـز الصـحيح مـن بقيـة الأحاديـث، لاشـتمالها علـى الضـعف والعلـة، أو الطـرق المعلولـة والضـعيفة للحـديث الواحـد، وذلـك لتشـعب طرقهـا واسـتطالة الأسـانيد وكثـرة الـرواة، فكـان لزامـا وضـع كتـاب يضـم الصـحيح فقـط مختصـرا وشـاملا لأهـم مقاصـد الكتـب السـابقة وكـل هـذا يظهـر جليـا في صـحيح الإمـام

---

[16] هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، مصر، ط:1، 1960م، ص493.

[17] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1971، ج4، ص190.

البخاري، فقد ألفه بطلب من شيخه، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: "كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح."

وقال صاحب الفتح: "وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس، قال: سمعت البخاري يقول: رأيت النبي وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح."[18] فموجة البدع التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث، كالإرجاء والاعتزال والخروج، والتجهم والنصب، والتشيع، وبدع سلوكية كالتصوف الغالي، وبدع مذهبية فروعية، كالتعصب لإمام ما والإقبال على استعمال الرأي وتكلف القياس وإطراح السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم لذلك كله جرد الإمام البخاري نفسه من خلال جامعه للرد على كل هذه البدع بالسنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الفرع الثاني: بيان موضوع الجامع الصحيح

أولا: موضوعه: الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي هي موضوع الكتاب فهي التي وجه عنايته إليها وجعل كتابه مشتملا عليها ويدل على ذلك أمور منها:

1/ تسميته لكتابه {الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه}.

2/ تصريح الإمام بذلك في نصوص كثيرة نقلت عنه، وتقدم ذكر بعضها في السبب الدافع لتأليفه، وقد روي عنه أنه قال: " مَا أدخلت فِي كتابي الْجَامِع إِلَّا مَا صَحَّ وَتركت جملَة من الصِّحَاح خشيَة أَن يطور الْكتاب"[19]

كما نقل الْإِسْمَاعِيلِيّ عنه أنه قال:" البُخَارِيّ لم أخرج فِي هَذَا الْكتاب إِلَّا صَحِيحا وَمَا تركت من الصَّحِيح أَكثر".[20]

---

[18] مرجع سابق، هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، ص7.

[19] توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري ثم الدمشقيّ، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:1، 1995، ج1، ص226،

[20] توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري ثم الدمشقيّ، ج1، ص231.

وصحيح البخاري كما أنه يشتمل على الأحاديث الصحيحة التي هي موضوع الكتاب فهو يشتمل أيضا على ما فيه تراجم أبوابه من التعليقات والاستنباط، وذكر أقوال السلف وغير ذلك مما لا يدخل في موضوع كتابه، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بعد الإشارة إلى موضوع الكتاب:" ثم رأى ألا يخليه من القواعد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة".

وبذلك جمع البخاري في الجامع الصحيح بين الرواية والدراية، وبين حفظ سنة رسول الله وفهمها.

الفرع الثالث: مدى عناية البخاري بالجامع في تأليفه

تظهر عناية البخاري بالصحيح جلية في كل ما حواه الكتاب من تراجم وسرد للإسناد وتعليق على المتون، وذلك يعود لحال الإمام أثناء التأليف ودقته في ذلك، وقد نقل جمع من العلماء ذلك، كقول الفربري عنه أنه قَالَ:" قَالَ لي البُخَارِيّ مَا وضعت فِي كتابي الصَّحِيح حَدِيثا إِلَّا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ". روي عَن البُخَارِيّ أَنه قَالَ:" أخرجت هَذَا الْكتاب يعني الصَّحِيح من زهاء سِتّمائَة ألف حَدِيثه".[21]

وفي رواية البُجَيْري قول الإمام: "صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته"، ومعنى كونه صنفه في المسجد الحرام: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان بعد ذلك يخرج الأحاديث في بلده وغيره، ويدل عليه قوله: صنفت "الجامع" من ست مئة حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى؛ فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة، وروى ابن عَدِيّ عن جماعة من المشايخ أن

[21] طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ط:1،1983، ص253.

البخاري حول تراجم "جامعه" بين قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.[22]

الفرع الرابع: عدد أحاديث صحيح البخاري

حرر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة، وأوضح ذلك في مقدمة الفتح إجمالا وتفصيلا، وإليك خلاصة ما انتهي إليه في ذلك على سبيل الإجمال:

١- عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة ٧٣٩٧ حديثا

٢- عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة ١٣٤١ حديثا

٣- عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ٣٤٤ حديثا

٤- عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة ٩٠٨٢ حديثا

٥- عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار ٢٦٠٢ حديثا

٦- عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار ١٥٩ حديثا

٧- عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار ٢٧٦١ حديثا[23]

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم.

الفرع الخامس: بيان منهج البخاري في صحيحه

اتبع البخاري منهجا دقيقا في تأليف صحيحه، فاشتمل هذا الأخير على طريقة أخذ الحديث وكتابه وجمعه واختيار الشيوخ ورجال الإسناد.

1/ طريقته في تحمل الحديث وروايته: كان منهجه في ذلك التحري ومعرفة حال الرواة والانتقاء لشيوخه، فلم يكن يأخذ إلا على الثقات الأثبات، فقد كان له اهتمام بالغ بحال الرجال وكيفية تلقيهم للحديث، قَالَ وراق البُخَارِيّ:" سمعته يَقُول لم تكن كتابتي الحَدِيث كَمَا كتب هَؤُلَاءِ كنت إِذا كتبت عَن رجل سَأَلته

---

[22] كوثَر المعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَارِي، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1995م، ج1، ص102.

[23] مرجع سابق، هدي الساري، ابن حجر، ص465.

عَن اسْمه وكنيته وَنسبه وَعلة الحَدِيث إِن كَانَ الرجل فهما فَإِن لم يكن سَأَلته أَن يخرج لي أَصله ونسخته وَأما الْآخرُونَ فَلَا يبالون مَا يَكْتُبُونَ وَلَا كَيفَ يَكْتُبُونَ".

وقال: "سمعته يَقُول دخلت بَلخ فَسَأَلَنِي أَصْحَاب الحَدِيث أَن أملي عَلَيْهِم لكل من لقِيت حَدِيثا عَنهُ فأمليت ألف حَدِيث لِأَلف شيخ مِمَّن كتبت عَنْهُم ثمَّ قَالَ كتبت عَن ألف وَثَمَانِينَ نفسا لَيْسَ فيهم إِلَّا صَاحب حَدِيث وَقَالَ أَيْضا كتبت عَن ألف نفس من الْعلمَاء وَزِيَادَة وَلم أكتب إِلَّا عَمَّن قَالَ الْإِيمَان قَول وَعمل."

وَقَالَ جَعْفَر بن مُحَمَّد الْقطَّان:" سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول كتبت عَن ألف شيخ أَو أَكثر مَا عِنْدِي حَدِيث إِلَّا أذكر إِسْنَاده".[24]

2/ منهجه في رجال الإسناد: كان صنيعه في ذلك أنه لا يأخذ إلا عن الثقة الثبت عنه وعند المحدثين والأئمة النقاد، وشدة تحريه جعلته يترك الأخذ عن كل من تكلم فيه ولو كثر حديثه، وفي ذلك يقول:" يَا أَبَا فلَان أَتَرَانِي أدلس وَأَنا تركت عشرَة آلَاف حَدِيث لرجل لي فِيهِ نظر".[25] لذلك كان شديد التحري لا يكتب إلا عن سليم العقيدة العدل الضابط في حفظه.

وجملة من حدث عنهم البخاري في صحيحه خمس طبقات:

ذكر صاحب كشف الظنون أن عدد مشايخ البخاري الذين خرج عنهم في الجامع الصحيح مائتان وتسعة وثمانون، وعدد الذين تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعة وثلاثون وذكر الحافظ في مقدمة الفتح أن مشايخه منحصرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد ومثل مكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا ومثل عبيد الله ابن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش ومثل خلاد بن يحي حدثه

[24] تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر، ج5، ص389.

[25] المرجع نفسه، تغليق التعليق، ابن حجر، ج2، ص10.

عن عيسى بن طهمان ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن حريز بن عثمان وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم...

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين بل كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحي بن معين وأحمد ابن حنبل واسحاق ابن راهويه وأبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم...

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحي الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر وجماعة من نظرائهم وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته من مشايخه أو ما لم يجد عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم. وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: "لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه"، وعن البخاري أنه قال: "لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه.."[26]

ولا بُدَّ من الوقوف على هذا؛ لأن من لا معرفة له يظن أن البُخاري إذا حدّث عن مكي عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة، ثم حدّث في موضع آخر عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بُكير بن عبد الله بن الأشج عن يزيد بن

[26] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثانية، العدد الرابع،1970، ص46.

أبي عُبيد عن سلمة، أن الإسناد الأول سقط منه شيء، وإنما يحدّث في موضع عاليًا، وفي موضع نازلًا.

فقد حدّث في مواضع كثيرة جدًّا عن رجل عن مالك، وفي موضع عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن مالك، وحدّث في مواضع عن رجل عن شعبة، وحدّث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها حديثه عن حماد بن حميد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدّث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدّث في مواضع عن ثلاثة عنه، فحدّث عن أحمد بن عمر عن أبي النضر عن عبيد الله الأشجعي عن الثوري.[27]

إذن يمكن القول أنّ البخاري قد يسوق الحديث بإسناد نازل مع سياقه له عاليا لقوة في النازل.

3/ منهجه في الكتابة: تميز الجامع الصحيح في كتابته بميزتين هم قدسية المكان الذي بدأ الحرم المكي ثم المسجد النبوي وكذلك تأني البخاري في كتابته فقد توخى فيه الروية والأناة رغم سعة مدارك البخاري وعلمه بالرجال والأحاديث حتى صنفه في ستة عشر سنة مبتدأ قبل كتابة كل حديث بالغسل والصلاة.

ويمكن اختصار منهج البخاري في الحديث الصحيح وشروطه فيه من أمرين:

1. من الاسم الذي سمي به الجامع الصحيح.
2. من الاستقراء من تصرفه.

فهو قد سماه كتاب الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه وهو الجامع بمعنى أنه لم يختص بصنف دون صنف ولذلك أورد فيه الاحكام والقضايا والأخبار المحضة والآداب والرقاق.

---

[27] الجامع الصحيح، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، بحاشية المحدث أحمد علي السهارنفوري، تح: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، مظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند، الطبعة:1، 2011م، ج1، ص114.

وهو الصحيح أي أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده لقوله: (ما أدخلت في الجامع إلا ما صح)

وهو المسند أي أنه خرج فيه الأحاديث المتصلة الإسناد ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء من قوله أو فعله أو تقريره.

كما قد أوضح البخاري منهجه في الاتصال بدقة متناهية عند غيره حيث اشترط في المعنعن شرطين وهما: اللقاء، المعاصرة، وفي ذلك يقول:

(الاتصال عندهم أن يعبر كل من الرواة في روايته عن شيخه بصيغة صريحة في السماع منه كسمعت و حدثني و اخبرني أو ظاهرة كعن و أن فلان قال اي أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من حدث عنه و لو مرة واحدة مع اشتراط أن يكون ثقة فإذا ثبت عنه ذلك حملت عنه عنعنته على السماع، و علة ذلك أنه إن لم يثبت لقاؤه له و إنما كان معاصرا له احتمل أن روايته عن طريق الإرسال و أما إذا حدث عن شيخه بما لم يسمعه منه كان مدلسا و بذلك كان شرط البخاري في الاتصال أقوى و اتقن عند غيره و خاصة مسلم و ابن حنبل و غيرهما الذين اكتفوا بالمعاصرة دون اللقاء، إن طريق ثبوت اللقاء عند البخاري تدور على التصريح بالسماع في الإسناد فإذا ثبت السماع عنده في موضع يحكم به سائر المواضع ومن أجل ذلك كان البخاري يثبت في الرجال الذين يخرج عنهم ينتقي أكثرهم صحبة لشيخه و اعرفهم بحديثه و إن فعل فإنما يخرج في المتابعات بشرط أن تقوم قرينة و ان يكون ذلك مما ضبطه الراوي [28]

قال ابن خلدون في مقدمة تاريخه في علوم الحديث عن منهج البخاري (وجاء محمد بن اسماعيل البخاري أمام المحدثين في عصره وخرج أحاديث السنة على أبوابها في

[28] التوشيح شرح الجامع الصحيح، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1998م، ج1، ص46.

سنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين واعتمد منها ما اجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه).[29]

كما روى عن أهل الري وواسط وخرسان ومرو وبلغ وهراة ونيسابور وبخاري وغيرها بخلاف غيره الذين لم يرحلوا إلى تلك البلاد).

وفي الجرح والتعديل كان للبخاري منهج دقيق وأسلوب فريد كان فيه كثير من التحري والتثبت فإذا أنكر السماع من روى كان يقول: (لم يثبت سماع فلان من فلان) ولا يقول ورعا (أن فلانا لم يسمع من فلان) كما أكد ذلك صاحب فيض الباري نقلا عن ابن حزم).

كما كان أكثر ما يقول في الرجل المتروك أو الساقط (سكتوا عنه) أو (فيه نظر) أو (تركوه).

وقل أن يقول كذاب أو وضاع بل يقول: (كذبه فلان أو رماه فلان يعني بالكذب

وكان أبلغ تضعيفه للمجروح قوله منكر الحديث.[30]

ومن منهجه في صحيحه: أن ما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه.

عادة البخاري في موضع الاختلاف مهما صدر به من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره.

إذا رجح في الروايات المختلفة بعضها عنده اعتمده وأشار إلى البقية.

ما يختاره البخاري يفهم من عادته في إيراد الآثار في التراجم.

قد يظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم.

جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد وتفريق الحديث إذا اشتمل على حكمين مستقلين.

---

[29] العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن خلدون، تح: أ. خليل شحادة، د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط:1، 1981م، ج1، ص556.

[30] مرجع سابق، طبقات الشافيية الكبرى، السبكي، ج2، ص224.

من عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي فإنما يقصد علي بن المديني.

إذا اختلفت الثقات في الوصل والإرسال فإنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة بل يدور من الترجيح إلا إن استووا فإنه يقدم الوصل.

التعليق الجازم في صحيح البخاري صحيح إلى ما علق عنه وينظر فيه بعد ذلك فقد يكون فيه انقطاع.

البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف في الإسناد بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضا لما علم من الخلاف في ذلك.

وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه.

البخاري يقدم الأحاديث المدنية عن غيرها.

من عادته التصرف في المتن بالاختصار والاقتصار.

يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقا يفضي إلى فساد المعنى.

إذا كان دليل الحكم محتملا لا يجزم بالحكم.

إذا صحت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتمادا على الموصول.

البخاري يعتمد على المناولة ويحتج بها.[31]

هذا ولم تقف ريادة البخاري ومنهجيته عند هذا الحد بل تجلت في مواضع كثيرة من صحيحه في تراجمه وتقطيعه للحديث واختصاره وإعادته ومكرراته وتجريد الصحيح مما ميزه عن غيره وسجل له الأفضلية والأسبقية.[32]

الفرع السادس: تراجم صحيح البخاري

كانت الحاجة مَاسَّةً لتقسيم حاصر، وتصنيف ضابط لأنواع فنون التراجم في "صحيح البخاري "، وقد توصل إلى تقسيم مبتكر لأنواع التراجم عند البخاري، واستقام هذا التقسيم على أربعة أنواع من التراجم، وهذه الأنواع هي التالية:

---

[31] صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الإمام مالك، ط: 2010م، ص27.

[32] https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5715

أَوَّلاً – الـتَّرَاجِمُ الظَّـاهِرَةُ: وهـي الـتي تطـابق الأحاديـث الـتي تخـرج تحتهـا مطابقـة واضحة جليلة، دون حاجة للفكر والنظر.

ثَانِيًـا – الـتَّرَاجِمُ الاسْـتِنْبَاطِيَّةُ: وهـي الـتي تـدرك مطابقتهـا لمضـمون البـاب بوجـه مـن البحث والتفكير القريب أو البعيد.

ثَالِثًـا – الـتَّرَاجِمُ المرْسَـلَةُ: وهـي الـتي اكتفـي فيهـا بلفـظ (باب)، ولم يُعَنْـوِنْ بشـيء يدل على المضمون بل ترك ذلك العنوان.

رَابِعًـا – الـتَّرَاجِمُ المفْـرَدَةُ: وهـي تـراجم لا يُخْـرِجُ البخـاري فيهـا شَـيْئًا مـن الحـديث للدلالة عليها.[33]

المطلب الثالث: شرط البخاري في صحيح وذكر من أيده فيه

الفرع الأول: شرط البخاري في الصحيح

روى الحـافظ ابـن حجـر في مقدمـة الفـتح بسـنده إلى الحـافظ أبي الفضـل ابـن طـاهر المقدسـي أنـه قـال: "شـرط البخـاري أن يخـرّج الحـديث المتفـق علـى ثقـة نقلتـه إلى الصـحابي المشـهور مـن غـير اخـتلاف بـين الثقـات الأثبـات ويكـون إسـناده متصـلا غـير مقطـوع وإن كـان للصـحابي راويان فصـاعدا فحسـن وإن لم يكـن إلا راو واحـد وصـح الطريـق إليـه كفـى" انتهـى. وهـذا الـذي رواه الحـافظ عنـه في مقدمـة الفـتح صـرح بـه المقدسـي نفسـه بلفـظ قريـب منـه في أول كتابـه شـروط الأئمـة السـتة، وقـال الحـافظ في مقدمـة الفـتح وفي شـرح نخبـة الفكـر في معـرض تـرجيح صـحيحه علـى صـحيح مسـلم: "أمـا رجحانـه مـن حيـث الاتصـال فلاشـتراطه أن يكـون الـراوي قـد ثبـت لـه لقـاء مـن روى عنـه ولـو مـرة واكتفـى مسـلم بمطلـق المعاصـرة"، وقـال في شـرح النخبـة أيضـا في أثنـاء تعـداد مراتـب الصـحيح: "ثم يقـدم في الأرجحيـة مـن حيـث الأصـحّية مـا وافقـه شرطهما لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح...".[34]

الفرع الثاني: العلماء الذين أيدوا البخاري في شرطه

---

[33] الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، نور الدين محمد عتر، الناشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، عدد 4، سنة 1985م، ص 88.

[34] صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الإمام مالك، ط: 2010م، ص 14.

ذكر عدد من العلماء على سبيل الإجمال أن اشتراط اللقاء لاتصال السند المعنعن هو قول كثير من الأئمة، وأعيان الحفاظ.

قال ابن عبد البر: (اعلم – وفقك الله – أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطًا ثلاثة هي:

١– عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢– ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة ومشاهدة.

٣– وأن يكونوا براء من التدليس[35]

وقال أيضًا: (جمهور أهل العلم على أن "عن" و "أن" سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحًا، كان حديث بعضهم عن بعض أبدًا بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال، حتى يتبين فيه علة الانقطاع)

وقال الخطيب البغدادي: (وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أن قد أدرك الذي حدث عنه، ولقيه، وسمع عنه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه به أن يسقط ذلك ويروي الحديث عاليًا فيقول حدثنا فلان عن فلان – أعني الذي لم يسمعه منه – لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده).[36]

وقال ابن الصلاح في الإسناد المعنعن: (والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الاسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم ...

---

[35] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي، تح: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط: 1، 2017م، ج1، ص203.

[36] الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تح: أبو عبد الله السورقي، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: 1، 1939م، ص291.

وهـذا بشـرط أن يكـون الـذين أضـيفت العنعنـة إلـيهم قـد ثبتـت ملاقـاة بعضـهم بعضًـا مـع بـراءتهم مـن وصـمة التـدليس. فحينئـذ يحمـل علـى ظـاهر الاتصـال إلا أن يظهـر فيـه خلاف ذلك).[37]

وقـال ابـن الصـلاح: (والـذي صـار إليـه مسـلم هـو المسـتنكر، ومـا أنكـره قـد قيل: إنه القول الذي عليه أئمة هذا العلم، علي بن المديني، والبخاري، وغيرهما).

وقـال النـووي: (وهـذا الـذي صـار إليـه مسـلم قـد أنكـره المحققـون، وقـالوا: هـذا الـذي صـار إليـه ضـعيف، والـذي رده هـو المختـار الصـحيح الـذي عليـه أئمـة هـذا الفـن علي بن المديني، والبخاري، وغيرهما)

وقـال ابـن رشـيد عـن مـذهب ابـن المـديني والبخـاري: (وهـو رأي كثـير مـن المحدثين)

وقـال العلائـي فـيمن اشـترط اللقـاء لاتصـال السـند المعـنعن: (وهـذا هـو الـذي عليه رأي الحذاق كابن المديني، والإمام البخاري، وأكثر الأئمة).

وقـال ابـن رجـب: (وأمـا جمهـور المتقـدمين فعلـى مـا قالـه ابـن المـديني والبخـاري، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله).

وقـال الحـافظ ابـن حجـر: (ومـما يـرجح بـه كتـاب البخـاري اشـتراط اللقـي في الإسـناد المعـنعن، وهـو مـذهب علـي بـن المـديني شـيخه، وعليـه العمـل مـن المحققـين مـن أهل الحديث).

مـا سـلف نقلـه مـن نصـوص فيهـا إثبـات أن اشـتراط اللقـاء أو السـماع لاتصـال السـند المعـنعن لـيس قـول البخـاري، وشـيخه علـي بـن المـديني فقـط، بـل هـو قـول كثـير من أئمة الحديث، ومن هؤلاء الأئمة:

١- شعبة بن الحجاج.

٢- يحي بن سعيد القطان.

٣- علي بن المديني، مشهور بذلك.

---

[37] معرفة أنواع علم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 1، 2002م، ص139

٤- الإمام الشافعي. قال رحمه الله تعالى: (ولم نعرف بالتدليس ببلدنا، فيمن مضي، ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثًا، فإن منهم من قبله عمن لو تركه عليه كان خيرًا له.

وكان قول الرجل: "سمعت فلانًا يقول سمعت فلانًا"، وقوله: "حدثني فلان عن فلان" سواء عندهم، لا يحدث واحد منهم عمن لقي إلا ما سمع منه، ممن عناء بهذه الطريق، قبلنا منه "حدثني فلان عن فلان").[38]

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله - معلقًا على كلام الشافعي: (وظاهر هذا أنه لا يقبل النعنعة إلا عمن عرف منه أنه لا يدلس، ولا يحدث إلا عمن لقيه بما سمع منه، وهذا قريب من قول من قال: إنه لا يقبل العنعنة إلا عمن ثبت أنه لقيه.

٥ - يحيى بن معين: سئل يحيى: (سمع طاووس من عائشة رضي الله عنها شيئًا؟ قال: لا أراه).

والمعاصرة ثابتة بلا أدنى شك بين طاووس، وأم المؤمنين رضي الله عنها لأن أبا حاتم قال: (طاووس لم يسمع من عثمان شيئًا، وقد أدرك - يعني زمن عثمان - لأنه قديم).

وقد أخرج مسلم في صحيحه لطاووس عن عائشة رضي الله عنها. وكلام يحيى في هذا السند يقتضي أن مذهب يحيى هو اشتراط السماع لأن قول يحيى: لا أراه - يعني السماع - بسبب عدم ثبوت السماع لا المعاصرة.

٦- ... أحمد بن حنبل: قال الحافظ ابن رجب: (وما قاله ابن المديني، والبخاري، هو مقتضى كلام أحمد)، بل ورد عن أحمد ما يدل على اشتراط ثبوت السماع ولا يكتفي بمجرد ثبوت اللقاء. قال ابن رجب: (فدل كلام أحمد، وابي زرعة، وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكي عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: إما

[38] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ص269

السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه عندهم لابد من ثبوت السماع ويدل على أن هذا مرادهم أن أحمد قال: "ابن سيرين لم يج عنه سماع من ابن عباس").[39]

وبهذا يتضح مدى عناية الإمام البخاري في هذا المؤلف العظيم، فبتحريه وتثبته في الأخذ عن أثبت الرجال وحرصه على إيراد أصح الصحيح وإخلاصه لله في ذلك جعل من كتابه [الجامع الصحيح] أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى فجزاه عن أمة الإسلام خير الجزاء.

[39] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ص274.

المبحث الرئيس:

مسالك الإمام البخاري

في انتقاء أحاديث الرواة المتكلم فيهم.

المبحث الرئيس: مسالك الإمام البخاري في انتقاء أحاديث الرواة المتكلم فيهم.

تمهيد: مفهوم الانتقاء عند الإمام البخاري

أولا: الانتقاء في اللغة.

يدور مفهوم الانتقاء في اللغة على مفهومين رئيسين، الأول النظافة والنقاء والثاني اختيار الأفضل والأحسن.[40]

قال الزمخشري: شيء نقيٌّ. ونقّيت الثوب وأنقيته حتى نقي نقاءً. وغسل حتى ظهر نقاؤه. وانتقيت العظم: أخرجت نقيه. وأنقى البعير. وإبل منقيات.

قال: لا يشتكين عملاً ما أنقين، وحللنا في نقاً من الأنقياء وهي الكثبان.

ومن المجاز: انتقيت أجودها. وأنقى البرّ: سمن وجرى فيه الدقيق.[41]

قال ابن منظور: نقا: النُّقَاوَةُ: أَفضلُ مَا انتَقَيْتَ مِنَ الشَّيْءِ. نَقِيَ الشيءُ، بِالْكَسْرِ، يَنْقَى نَقاوةً، بِالْفَتْحِ، ونَقاءً فَهُوَ نَقِيٌّ أَي نَظِيفٌ، وَالْجَمْعُ نِقاءٌ ونُقَواء، الأَخيرة نَادِرَةٌ. وأَنْقَاه وتَنَقَّاه وانْتَقَاه: اخْتَارَهُ. ونَقَوةُ الشَّيْءِ ونَقَاوَتُه ونُقَاوَتُه ونُقَايَتُه ونَقاتُه: خِيارُه، يَكُونُ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. قالَ اللِّحْيَانِيُّ: وَجَمْعُ النُّقَاوة نُقاً ونُقاءٌ، وَجَمْعُ النُّقاية نَقايا ونُقاءٌ، وَقَدْ تَنَقَّاهُ وانْتَقاه وانْتَاقَه، الأَخير مَقْلُوبٌ؛ قَالَ: مِثْل القِياسِ انْتاقَها المِنَقِّي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنْ النِّيقَةِ. والتّنْقِيةُ: التَّنْظِيفُ. والانْتِقاءُ: الِاخْتِيَارُ. والتَّنَقِّي: التَّخيُّر، وَفِي الْحَدِيثِ: تَنَقَّهْ وتَوَقّه.

قَالَ ابْنُ الأَثير: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِالنُّونِ، وَقَالَ: مَعْنَاهُ تَخيّر الصديقَ ثُمَّ احْذَرْه؛ وَقَالَ غيره: تَبَقَّه، بالياءِ، أَي أَبْقِ الْمَالَ وَلَا تُسرف فِي الإِنفاق وتَوقّ فِي الِاكْتِسَابِ. وَيُقَالُ: تَبَقَّ بِمَعْنَى اسْتَبْقِ كالتَقَصّي بِمَعْنَى الِاسْتِقْصَاءِ. ونَقَاةُ الطَّعَامِ: مَا أُلْقِيَ مِنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَسْقُط مِنْهُ مِنْ قُماشه وتُرابه؛ عَنِ اللِّحْيَانِيّ، قَالَ: وَقَدْ يُقَالُ النُّقَاةُ،

---

[40] منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، بشير السيد شكر، تح: توفيق أحمد عبد الغني سلمان، مكتبة دار السلام، 2020 م، ص10.

[41] أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط:1، 1998م، ج2، ص302.

بِالضَّمِّ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ، وَقِيلَ: نَقاتُه ونَقَايَتُه ونُقَايَتُه رَدِيئُهُ؛ عَنْ ثَعْلَبٍ؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: والأَعرف فِي ذَلِكَ نَقاتُه ونُقايَتُه. اللِّحْيَانِيُّ: أَخذتُ نُقايَتَه ونُقاوتَه أَي أَفضله[42]

قال الجوهري: [نقا] نقاوة الشيء: خياره، وكذلك النقاية بالضم فيهما، كأنه بنى على ضده وهو النفاية، لان فعالة يأتي كثيرا فيما يسقط من فضلة الشئ. يقال: نقى الشئ بالكسر يَنْقى نَقاوَةً بالفتح، فهو نَقِيٌّ أي نظيفٌ. والنَقاءُ ممدودٌ: النظافةُ. والنَقا مقصورٌ: الكثيب من الرمل، تثنيته نقوان ونقيان أيضا. والنقاة مثل القناة: ما يُرمى من الطعام إذا نقى، حكاه الاموى. وقال بعضهم: نقاة كل شئ: رديئة ما خلا التمر، فإنَّ نَقاتَهُ خيارُهُ. والتَنْقِيَةُ: التنظيفُ. والانتِقاءُ: الاختيارُ. والتَنَقِّي: التَخَيُّرُ.[43]

ثانيا: مفهوم الانتقاء عند البخاري

لم يكن اعتناء الإمام البخاري بالجانب الفقهي في كتابه [الجامع الصحيح] مانعا من دراسة الأسانيد وإعطاء الصناعة الإسنادية حقها من العناية، فلم يكن تنوع أساليبه بين التكرار والتحويل والتعليق، فيخرج الحديث بذلك من طريق أخرى بلفظ آخر سوى إبرازا منه لفوائد هذه الروايات في السند والمتن. ولا يخفى عن أحد أن الإمام البخاري من أبرز أئمة العلل والجرح والتعديل وأعلمهم بحال الرواة، وذلك يظهر جليا في تأليفه للصحيح الذي امتاز بمنهج علمي فريد قائم على الاختيار الدقيق للرواة وتمحيص مروياتهم قبل اختيار الحديث، وكون القاعدة والأصل في تأليف الصحيح هو شرط البخاري للصحة، فهذا يستلزم أن كل ما اخرجه البخاري في الجامع من أحاديث بأسانيد موصولة هي في أعلى درجات الصحة، إلا أن ذلك لا يعني إعراض البخاري عن التخريج للرواة المتكلم فيهم بل كان ينتقي لهم وفق قواعد وأسس تتيح له تخريج أحاديثهم في غير مواطن ضعفهم، وهذه من أبرز

---

[42] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط:3، 1994، ج15، ص،339.

[43] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:4، 1987م، ج6، ص515.

الشبهات التي يطرحها أعداء السنة وبعض المشككين في الصحيح محاولين تضعيف الأحاديث والطعن في رواتهم، ولا يصدر ذلك إلا من جاهل لمنهج الإمام البخاري في صحيحه ودقة انتقائه وأن أحاديث الرواة المتكلم فيهم ليست دائما مردودة، فقد توافق أحاديث الثقات وقد يكون الراوي ثقة في موضع ضعيفا في آخر وبعضهم ضعيفا في شيخ ثقة وملازما لغيره، أو ثقة في بلد واقليم وضعيف في أخرى، وكما لا يمكن الجزم بتضعيف بعض الرواة في كل أحوالهم، لا يمكن قبول حديث الرواي الثقة دائما، فالطبيعة البشرية التي جبل عليها الإنسان تستدعي وقوع الراوي الثقة في الوهم أيضا وعدم قبول حديثه على الإطلاق دون دراسة وتتبع.

والقاعدة في ذلك أنه لا يوجد قاعدة عامة ولا يمكن الحكم على أحاديث الراوي كافة بالاستناد إلى حاله وضبطه بل يجب أن يدرس كل حديث على حدة وهذه الغاية من علم العلل الذي يختص بدراسة هذه المسائل.

ومن صنيع البخاري في الصحيح أنه إذا أخرج حديثا في إسناده راوي تكلم فيه النقاد من قبل حفظه، فإنه يخرجه من طريق آخر متابعة ليبين أن الراوي قد ضبط هذا الطريق بعينه.

وقد سبق الذكر أن البخاري بين منهجه في الانتقاء حيث قَالَ:" مَا أدخلت فِي كتابي الْجَامِع إِلَّا مَا صَحَّ وَتركت جملَة من الصِّحَاح خشيَة أَن يطور الْكتاب"

وكما نقل الْإِسْمَاعِيلِيّ عنه أنه قال:" البُخَارِيّ لم أخرج فِي هَذَا الْكتاب إِلَّا صَحِيحا وَمَا تركت من الصَّحِيح أَكثر". ". روي عَنه أَنه قَالَ:" أخرجت هَذَا الْكتاب يعني الصَّحِيح من زهاء سِتّمائَة ألف حَدِيثه". وبذلك يظهر حرص البخاري على عدم إسناد أي حديث إلا بعد دراسة حال رواته وتدقيق وتمحيص شديدين جعل من كتابه الجامع أصح كتب السنة أحاديثا وأدقها منهجا وشرطا.

إن هذا هو منهج الانتقاء الذي بنى عليه الشيخ صحيحه، وبالتالي من مستلزمات معرفة الانتقاء، هو النظر في كيفية إخراج الإمام للراوي، فلابد من النظر إلى عدة اعتبارات منها: شيوخه وتلاميذه، هل هي في المتابعات والشواهد

والاصول؟ هل هو مما تفرد به أم لا؟ إذا كان الراوي مختلطا كيف روى له وغيرها من الاعتبارات الأخرى.[44]

المطلب الأول: التخريج لهم في المتابعات والشواهد.

سبق الذكر أنه لا يمكن الحكم على الاحاديث بناءً على حال رواتها فقط، وأن الثقة يمكن أن يهم كما يمكن للضعيف أن يصيب، فالحكم بينهما أن الثقة من قل خطؤه وكثر صوابه والضعيف من قل صوابه وكثر خطؤه، وقد سبق التنبيه أن شرط البخاري في صحيحه لا يمنع من تخريجه لمن تكلم فيه من هؤلاء الرواة منتقيا لما صح من مروياتهم ولا يكون تخريجه لأحاديثهم إلا ضمن شروط وضوابط عدة أهمها أن يخرج لهم في المتابعات والشواهد، ولا يجيء هذا إلا بالتفتيش في الأسانيد وجمع الطرق والمقارنة بينها وعرض بعضها على بعض، ليتبين من ذلك ما توافق منها وما اختلف، وقد يتبين بدءا أن الحديث آحاد لم يرو إلا من طريق واحد أو يتبين لرواية الراوي من تابعه عليها أو شاركه في رواية الحديث بلفظه أو لفظ يقاربه، أو شارك أحد شيخه في روايته عن شيخ شيخه، كل هذا يختصر في مسمى المتابعات والشواهد، ولا سبيل إليها إلا بعملية أطلق عنها المحدثون اسم "الاعتبار".

قال السيوطي في تدريب الراوي: [ي معرفةُ الاعتبار والمتَابعات والشَّوَاهد: " هذه أُمور يتداولها أهل الحديث يتعرَّفُونَ بها حال الحديث ينظرون هل تفرَّد به رَاويه أم لا؟، وهل هو معروف أو لا؟][45].

الفرع الأول: الاعتبار وأهميته.

أولا: مفهوم الاعتبار

الاعتبار هو عملية تتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة، ليعلم هل لهذا الحديث طرق وشواهد ومتابعات أم لا، وعرفها بعضهم: بأنه الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعات أو الشواهد، وذلك بأن يأتي المحدث إلى حديث لبعض

---

[44] منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، أكرم محمد ابراهيم نمراوي، فيصل بن أحمد شاه، ص3.

[45] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، ج1، ص281.

الرواة، فيسبر طرقه ويتتبعها من جميع كتب الحديث؛ الصحاح والسنن والجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والفوائد والأجزاء وغيرها، ليعرف هل شارك هذا الراوي في رواية هذا الحديث راو غيره أم لا!؟ فإن وجد من يشارك الراوي الذي كان يظن بانفراده ممن يعتبر به في الرواية عن شيخه، أو لمن فوقه إلى آخر السند فهذا يسمى تابع، فإن كانت هذه المتابعة للراوي نفسه فهي المتابعة التامة، وإن كانت لشيخه أو من فوقه فهي المتابعة القاصرة.

وقد ذكر أئمتنا ـ عليهم رحمة الله تعالى ـ في باب "الاعتبار" من كتب علوم الحديث: أن هذا الباب يُتَسامح فيه في الأسانيد، ولا يُتشدَّد، وأنه يدخل فيه رواية الضعيف القريب الضعف، الذي لا يُحتج به وحده، لو انفرد.

وهذه؛ كلمة حق، تَستقيم على مسالك أئمة الحديث في تصانيفهم التي على الأبواب، كمثل "الصحيحين" وغيرهما.[46]

ثانيا: أهميته.

وتكمن أهمية الاعتبار بالمتابعات والشواهد في أنه يوقفنا على الطرق التي تصلح لتقوية الأحاديث الضعيفة، والتي لا تصلح، ولهذا يقولون: هذا صالح للاعتبار، وهذا غير صالح، وبالاعتبار يعلم نوع هذا الحديث؛ هل هو من قبيل المتواتر، أو الآحاد، وهل له طريق واحد فيسمى غريب، أو له أكثر من طريق، فيكون من قبيل العزيز، أو المشهور، ويساعد أيضا في التعرف على علة، وهو ما عبر عنه الإمام ابن المديني بقوله: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه".[47]

---

[46] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع: دار زمزم، الرياض، ط:1، 1998، ص26.

[47] الاعتبار بالمتابعات والشواهد وأثره في تقوية الحديث، عبد الله عطا الله عمر، /https://www.islamweb.net/amp/ar/article/206329

الفرع الثاني: المتابعات والشواهد

أولاً: تعريف المتابعة

1/لغة: والمتابعة من تَتَبُّعِ الشيء بمعنى: اتَّبَعْت وتَبِعْت تَبَعاً وتَباعةً، قال ابن منظور في اللسان: " (تبع) تَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتَباعاً في الأَفعال وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعاً سِرْت في إِثْرِه واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعاً له، وكذلك تتَبَّعه وتتَبَّعْته تتَبُّعاً، قال القُطامي:

وخَيْرُ الأَمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ منه === وليس بأَن تتَبَّعَه اتِّباعا

وضَع الإِتِّباعَ موضع التتبُّعِ مجازاً، قال: سيبويه تتَبَّعَه اتِّباعاً لأَن تتَبَّعْت في معنى: اتَّبَعْت وتَبِعْت القوم تَبَعاً وتَباعةً بالفتح إِذا مشيت خلفهم، أَو مَرُّوا بك فمضَيْتَ معهم، وفي حديث الدعاء: ((تابِعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم عَلَى الْخَيْرَاتِ))، أَي اجْعَلْنا نَتَّبِعُهم على ما هم عليه والتِّباعةُ مثل التَّبعةِ والتِّبعةِ.

2/ تعريف المتابعة اصطلاحاً: ومعنى المتابعة في الاصطلاح مطابق لمعناها في اللغة، وهي موافقة الراوي برواية الحديث عن شيخه، أي مشاركة الراوي في شيخِهِ، بنقل الحديث نفسه أو معناه، ولا يشترط في المتابعة ثقة الْمُتَابع، بل تُقْبَل حتى ولو كان ضعيفاً ضعفاً مُحتملاً.[48]

قال الحافظ ابن حجر: [الفَرْدِ النِّسْبِي إنْ وُجِدَ بَعْدَ ظَنِّ كَوْنِه فردًا قد وافقَه غيرهُ فهو المتابِعُ بكَسْرِ المُوَحَّدَة].[49]

3/ شروط إثبات المتابعة: فثبوت المتابعة؛ يشترط له أمور:

الأول: صحة الإسناد إلى المتابِع والمتابَع.

الثاني: أن تكون الرواية محفوظة إليهما، وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما، أو أحدهما؛ فتكون منكرة لا أصل لها.

---

[48] مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط:1، 2011، ص353.

[49] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، سوريا، ط:3، 2000، ص73.

الثالث: أن يكون كل من المتابِع والمتابَع قد سمع هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه.

أما إذا كان أحدهما ـ أو كلاهما ـ لم يسمع الحديث منه، فلا تثْبُت هذه المتابعة.[50]

ثانيا: الشاهد

1/ الشاهد في اللغة: اسم فاعل من شهد الأمر، حضره وشاهده والشهادة قول صادق عن علم حصل بشهادة بصيرة أو بصر، وقد يعبر بالشهادة عن الحكم والإقرار.

2/ الشاهد في الاصطلاح: هو الحديث الذي يروى عن صحابي مشابها لما رو عن صحابي آخر في اللفظ أو معنى.

فإذا نظرنا في طرق الحديث ولم نجد متابعا للراوي الأول في نقل الحديث عن شيخه، ولا عن شيخ شيخه ننظر إلى آخر السند، ننظر فيما إذا روي هذا الحديث من طريق أخرى عن صحابي آخر غير الصحابي الأول، سواء كان باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد فهو الشاهد عند جمهور المحدثين.[51]

الفَرع الثالث: في الفَرْق بين الاعْتبار والمتابَعة والشَّاهد

ويرى بعض المحدثين أن المتابعة هي مشاركة الراوي لغيره في رواية الحديث باللفظ والمعنى معا، سواء كان من طريق الصحابي نفسه أم لا، أما الشاهد فهو ما شاركه فيه بالمعنى دون اللفظ.[52]

قالَ الدَّهلويُّ (ت ١٠٥٢ هـ) في مقدمتِهِ في أصولِ الحديثِ: «وَيُشْتَرَطُ فِي المتَابَعَةِ أَنْ يَكُونَ الحَدِيثَانِ مِنْ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ صَحَابِيَّينِ، يُقَالُ لَهُ: شَاهِدٌ»[53].

---

[50] مرجع سابق، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ص64.

[51] أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث، محمد أحمد سقار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ـ الجامعة الأردنية، 2002، ص16.

[52] المرجع نفسه، أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث، محمد أحمد سقار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ـ الجامعة الأردنية، 2002، ص16.

وهـذَا هـوَ مفهـومُ المتابعـةِ والشَّـاهدِ في اسـتخدامِ المحـدِّثينَ مِـنْ أصـحابِ الكُتـبِ السِّـتَّةِ والسُّنَنِ.

ملاحظـةٌ: قـالَ النَّـوويُّ (ت ٦٧٦ هـ): «وَتُسَـمَّى المتَابَعَـةُ شَـاهِدَاً، وَلَا يُسَـمَّى الشَّاهِدُ مُتَابَعَةً»[54]. وكذَا قالَ العينيُّ «ت ٨٥٥ هـ» في «العمدةِ».[55]

وخـالفَهُم السَّـخَاويُّ «ت ٩٠٢ هـ»، فقـالَ: «وَقَـدْ تُطْلَـقُ المتَابَعَـةُ عَلَـى الشَّاهِدِ وَبِالعَكْسِ، وَالأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ»[56].

ووجـهُ إطـلاقِ كـلٍّ منهُمَـا علـى الآخـرِ، لأنَّ الشَّـاهدَ يحمـلُ معـنَى المتابعـةِ: لكـونِ الصَّـحابيِّ تابـعَ صـحابيَّاً آخـرَ في روايـةِ الحـديثِ لفظَـاً أو معـنًى. والمتابعَـةُ تحمـلُ معـنَى الشَّاهدِ: لأنَّهَا تشهدُ على صدقِ مَنْ رواهُ، والرِّوايةُ الثَّانيةُ تشهدُ للرِّوايةِ الأولى.

وأمَّـا قـولُ النَّـوويِّ والعيـنيِّ بعـدمِ إطـلاقِ المتابعـةِ علـى الشَّـاهدِ، لأنَّهـمْ قـالوا بأنَّ الصَّـحابيَّ إذَا روى الحـديثَ فقـدْ اسـتقلَّ بروايتِـهِ، وهـوَ بـذلكَ لا يُتـابِعُ غـيرَهُ علـى هـذَا الحـديثِ. وكـذلكَ يُحمـلُ علـى مَـنْ جعـلَ الفـرقَ بـينَ المتابعـةِ والشَّـاهدِ في اللَّفـظِ والمعـنَى، لأنَّ شرطَ المتابعةِ أنْ تكونَ في الرِّوايةِ الواحدةِ المتَّفقةِ لفظَاً عندَهُم.[57]

فالمتابعـة إذن هـي أن يشـترك الـراوي في روايـة حـديث مـا، مـع راو آخـر بشـرط أن يكـون ذلـك مـن طريـق الصـحابي نفسـه، وسـواء اشـتركا في الشـيخ أو مـن فوقـه،

---

[53] مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق الدهلوي الحنفي، تح: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الاسلامية، لبنان، ط:2، 1986، ص57.

[54] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط:2، 1973، ج1، ص34.

[55] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، تح: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، ج1، ص8.

[56] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تح: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط:1، 2003، ج1، ص257.

[57] السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، أطروحة دكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية، عبد الكريم بن محمد جراد، مكتبة دار البيان، دمشق، ط:2، 2018، ص223.

كان ذلك في اللفظ أو المعنى، فيكون الراوي قد تابع غيره في رواية الحديث المشترك بينهما.

أما الشاهد فهو مشاركة الراوي لغيره في رواية حديث ما، بشرط أن يختلف الصحابي في الروايتين، سواء اشتركا في اللفظ أو المعنى، أو في الموضوع الذي يتضمنه الحديث، فيكون بذلك قد شهد للراوي الذي روى هذا الحديث.[58]

قال ابن الصلاح: " ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به"[59].

الفرع الرابع: من أمثلته عند البخاري

1/ الراوي: سنان بن الربيعة أبو ربيعة البصري: رَوَى عَن: أنس بْن مالك، وثابت البناني، والحضرمي بْن لاحق، وشهر بْن حوشب.

رَوَى عَنه: حماد بْن زيد وحماد بْن سلمة، وسَعِيد بْن زيد، وعَبْد اللَّهِ بن بكر التَّيْمِيّ، وعبد الوارث بْن سَعِيد.[60]

قال الحافظ ابن حجر: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في كتاب الأطعمة مقرونا بالجعد بن عثمان ومحمد بن سيرين، ثلاثتهم عن أنس، وروى له أصحاب السنن سوى النسائي.[61]

2/ أقوال العلماء فيه: قال الإمام يحي ابن معين: لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيّ[62]، ووافقه النسائي[63] والدارقطني.[64]، قال الإمام أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث.[65]

---

[58] مرجع سابق، أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث، محمد أحمد سقار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2002، ص19.

[59] معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص175.

[60] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تح: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1992، ج12، ص148.

[61] مرجع سابق، هدي الساري، ابن حجر، ص408.

قال ابن عدي: وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ.[66]

قال الإمام الذهبي: صدوق.[67]، قال الحافظ ابن حجر: صدوق فيه لين أخرج له البخاري مقرونا.[68]

وخلاصة القول فيه أنه صدوق فيه لين.

3 /حديثه في صحيح البخاري: قال البخاري: حدثنا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ. وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَعَنْ سِنَانٍ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّهُ عَمَدَتْ إِلَى مُدٍّ مِنْ شَعِيرٍ، جَشَّتْهُ[69] وَجَعَلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةً[70] ، وَعَصَرَتْ عُكَّةً عِنْدَهَا، ثُمَّ بَعَثَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَدَعَوْتُهُ، قَالَ: "وَمَنْ مَعِي؟ " فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: "وَمَنْ مَعِي؟ " فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَدَخَلَ فَجِيءَ بِهِ، وَقَالَ: "أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً"، فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: "أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً"، فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً"،

---

[62] التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري، تح: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط:1، 1979، ج4، ص164.

[63] الضعفاء والمتروكون، النسائي، ص51.

[64] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني، ص221.

[65] الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط:1، 1952، ج4، ص252.

[66] الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، لبنان، ط:1، 1997، ج4، ص513.

[67] المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: الدكتور نور الدين عتر، ج1، ص286.

[68] تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط:1، 1986، ص256.

[69] قَوْلُهُ (جَشَّتْهُ) بِجِيمٍ وَشِينٍ مُعْجَمَةٍ أَيْ جَعَلَتْهُ جَشِيشًا، وَالْجَشِيشُ دَقِيقٌ غَيْرُ نَاعِمٍ، فتح الباري، ابن حجر، ط: السلفية الأولى، 1971، ج9، ص574.

[70] قَوْلُهُ (خَطِيفَةً) بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَطَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَزْنَ عَصِيدَةٍ وَمَعْنَاهُ، وَقِيلَ أَصْلُهُ أَنْ يُؤْخَذَ لَبَنٌ وَيُدِرُّ عَلَيْهِ دَقِيقٌ وَيُطْبَخُ وَيَلْعَقُهَا النَّاسُ فَيَخْطَفُونَهَا بِالْأَصَابِعِ وَالْمَلَاعِقِ فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ، المرجع نفسه، فتح الباري، ابن حجر، ج9، ص574.

حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ: "هَلْ نَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ؟"[71]

4/ تخريج الحديث: أخرج الإمام البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق في كتاب الأطعمة، باب مَنْ أَدْخَلَ الضِّيفَانَ عَشَرَةً عَشَرَةً وَالْجُلُوسِ عَلَى الطَّعَامِ عَشَرَةً عَشَرَةً، 227/7، ح[5443].

الطريق الأول: عن الصلت بن محمد عن حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان عن أنس.

الطريق الثاني: عن حماد بن زيد عن هِشَامٌ ابْنُ حَسَّانَ عن مُحَمَّدٌ ابْنُ سِيرِينَ عن أنس.

الطريق الثالث: عن حماد بن زيد عن سِنَانِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ أَنَس. و لَيْسَ لَسنان فِي صحيح الْبُخَارِي سوى هذا الحديث.

وأخرجه أيضا في كتاب الأطعمة، بَابُ مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ، 7/ 193، ح [5372]، وفي كتاب الإيمان والنذور، بَابٌ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتَدِمَ فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْزٍ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأُدْمِ، 391/8، ح[6695] و كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، 509/4،ح[3574].كلهم من طريق إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عن أَنَس بْنَ مَالِك.

الخلاصة: انتقى الإمام البخاري لسنان ابن ربيعة واكتفى بهذا الحديث فقط من جملة مروياته لسنان بن ربيعة وإن كان فيه ضعف يسير ولين إلا أنه أصاب في روايته هذه، فقد ضبط الحديث ووافق الثقات فيه، وتابعه كل من الجعد بن دينار[72]، ومحمد بن سيرين[73] وكذلك إسحاق بن عبد الله[74] كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

---

[71] مرجع سابق، صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار التأصيل، القاهرة، ط: 1، 2012م، ج7، 227.

[72] الجعد ابن دينار اليشكري بتحتانية مفتوحة بعدها معجمة ساكنة وكاف مضمومة أبو عثمان الصيرفي البصري صاحب الحلى بضم المهملة وثقه الائمة ومنهم ابن معين، ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص139.

المثال الثاني:

2/ الـراوي: إبـراهيم بـن سـويد بـن حيـان المـديني: ذكـره الحـافظ ابـن حجـر في مقدمة الفتح في سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح.

رَوَى عَـن: أسـامة بْـن زيـد الليثي، وانـيس بْـن أَبي يحـيى الأَسـلميّ، والجعيـد بْـن عَبْـد الـرحمن، وأبي صـخر حميـد بْـن زياد الخـراط، وعَبـد الله بْـن مُحَمـد بْـن عَقِيـل، وعبـد الله بْـن أَبي مـريم، وعبـد الـرحمن بْـن حرملـة، وعبـد الـرحمن بـن مجـبر، وعثمـان بْـن عُبَيـد الله بْـن أَبي رافـع، وعَمْـرو بْـن أَبي عَمْـرو مـولى المطلـب بْـن عَبـد الله بْـن حنطـب، وأبي عقـال هـلال بْـن زيـد بْـن يسـار بْـن بـولى مـولى أنـس بْـن مالـك، ويزيـد بْـن أَبي عُبَيـد مـولى سـلمة بْن الأكوع.

رَوَى عَنـه: سَـعِيد بْـن الحكـم بْـن أَبي مـريم، وعبـد الله بْـن وهـب.[75]، ولـيس لـه في الجامع إلا حديثا واحدا.

أقوال العلماء فيه:

قـال ابـن معـين: ثقـة، وقـال أبـو زرعـة: لـيس بـه بأس، قلـت: وذكـره ابـن حبـان في الثقات.

وقـال: ربمـا أتـى بمنـاكير، ونسـبه الخطيـب مصـريا،[76]والـراجح أن النكـارة في الأحاديـث نسـبت لأحـد شـيوخه والـدليل علـى ذلـك قـول الحـافظ ابـن حجـر في مقدمـة الفـتح ـ قسـم مـن ضـعف بأمـر مـردود كالتحامـل أو التعنـت:" إبـراهيم بـن سـويد بن حيان، تكلم فيه ابن حبان بلا حجة."

وخلاصة الحكم فيه أنه ثقة.

---

[73] محمد ابن سيرين الأنصاري أبو بكر ابن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى من الثالثة مات سنة عشر ومائة، تقريب التهذيب، ابن حجر،483، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 281/7.

[74] إسحاق ابن عبد الله ابن أبي طلحة الأنصاري [وربما ينسب إلى جده] المدني ثقة حجة، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص101، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 226/2.

[75] مرجع سابق، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: جمال الدين المزي، ج2، ص103.

[76] مرجع سابق، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص68.

حديثه في صحيح البخاري: قال البخاري:" حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ،[77] أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى وَالِبَةَ الْكُوفِيُّ،[78] حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا وَصَوْتًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ.[79]

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: أمر النبي ـ عليه الصلاة والسلام بالسكينة عند الإفاضة وإشارته لهم بالسوط، ج2/ ص454، ح[1681].

ليس لإبراهيم بن سويد غير هذا الحديث في الصحيح وللمتن شواهد منها ما أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب السير إذا دفع من عرفة، 452/2/ح1676، من طريق عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ[80] عن مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:" سُئِلَ أُسَامَةُ – وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصّ" قَالَ هِشَامٌ: وَالنصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ.

كذلك ما أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب: باب السرعة في السير، 138/6، ح2999، حديث مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عن يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كَانَ يَحْيَى يَقُولُ: وَأَنَا أَسْمَعُ فَسَقَطَ عَنِّي – عَنْ مَسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فقَالَ: فَكَانَ يَسِيرُ لْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ. وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ.

---

[77] عمرو ابن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان ثقة ربما وهم من الخامسة مات بعد الخمسين، انظر تقريب التهذيب، ابن حجر،425.

[78] سعيد ابن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة، أنظر تقريب التهذيب،234.

[79] مرجع سابق، صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص454.

[80] عبد الله ابن يوسف التنيسي بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة أبو محمد الكلاعي أصله من دمشق ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ من كبار العاشرة

الخلاصة: انتقى الإمام البخاري لإبراهيم بن سويد بن حيان المديني هذا الحديث ولم يخرج له غيره، وإن تكلم فيه من قبل الإمام ابن حبان إلا أن تضعيفه له مردود بسبب التعنت وعدم التثبت فقد وثقه الأئمة، كما عرف عن الإمام تعنته في الحكم عن الرواة ولحديث إبراهيم بن سويد شواهد عديدة في كتب السنة روى البخاري بعضها في الصحيح عن رجال أثبات.

المثال الثالث:

الراوي: سعدان بن بشر – ويقال: ابن بشير – الجهني، القبي، الكوفي، يقال: اسمه سعيد، وسعدان لقب.

روى عن: سعد أبي مجاهد الطائي، ومحمد بن جحادة، وكنانة مولى صفية.

وعنه: وكيع، وإسماعيل بن محمد بن جحادة، وعبد الله بن نمير، وأبو عاصم، وعدة.[81]

أقوال العلماء فيه:

قال ابن المديني: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الحاكم عن الدارقطني: ليس بالقوي،[82] وخلاصة الحكم فيه أنه صدوق.[83]

حديثه عند البخاري:

قال البخاري: "حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُجِلٌّ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيكَ إِلَّا قَلِيلٌ، حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ[84] إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِير،[85] وَأَمَّا الْعَيْلَةُ: فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ

---

[81] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص5.

[82] المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص5.

[83] انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص233.

[84] العير: القافلة من الإبل والدواب التي تحمل الأحمال والطعام أو التجارة. انظر: مشارق الأنوار، ج2، ص107.

[85] خفير: هو المجير الذي يكون القوم في ضمانه وذمته، انظر: عمدة القاري، ج8، ص273.

حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ بَينَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ، وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرْجِمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَالًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمُ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ"[86].

كما ذكره في موضع آخر: "حدثني عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُحِلُّ بْنُ خَلِيفَةَ، سَمِعْتُ عَدِيًّا: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ."[87]

تخريج الحديث:

كتاب: وجوب الزكاة، باب: اتقوا النار ولو بشق تمرة، والقليل من الصدقة،2/، 313ح[1423]، كتاب: المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، 520/4، ح[3590]، ليس لسعدان بن بشر غير هذا الحديث وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَلَا لِشَيْخِهِ وَلَا لِشَيْخِ شَيْخِهِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

وقد تابعه عليه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي[88]، كذلك في كتاب المناقب، باب: باب علامات النبوة في الإسلام، 519/4، ح[3590]، كلاهما عن سعد بن مجاهد الطائي[89]، عن محل بن خليفة،[90] عن عدي بن حاتم.

قال البخاري: حدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدٌ الطَّائِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحِلُّ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ: "يَا

---

[86] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص313.

[87] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج4، ص520.

[88] إسرائيل ابن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ثقة تُكلم فيه بلا حجة من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها، انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ص104.

[89] سعد أبو مجاهد الطائي الكوفي لا بأس به من السادسة، أنظر تقريب التهذيب، ابن حجر، ص232.

[90] محل بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد اللام ابن خليفة الطائي الكوفي ثقة من الرابعة، انظر: تقريب التهذيب، ص522.

عَـدِيُّ، هَـلْ رَأَيْـتَ الْحِـيرَةَ " قُلْـتُ: لَمْ أَرَهَـا، وَقَـدْ أُنْبِئْـتُ عَنْهَـا، قَـالَ: "فَـإِنْ طَالَـتْ بِـكَ حَيَـاةٌ لَـتَرَيَنَّ الظَّعِينَـةَ تَرْتَحِـلُ مِـنَ الْحِـيرَةِ حَـتَّى تَطُـوفَ بِالْكَعْبَـةِ لَا تَخَـافُ أَحَـدًا إِلَّا اللَّهَ"، قُلْـتُ – فِيمَـا بَيْـنِي وَبَـيْنَ نَفْسِـي: فَـأَيْنَ دُعَّـارُ طَيِّـئٍ الَّـذِينَ قَـدْ سَـعَّرُوا الْـبِلَادَ؟! "وَلَـئِنْ طَالَـتْ بِـكَ حَيَـاةٌ لَتُفْـتَحَنَّ كُنُـوزُ كِسْـرَى"، قُلْـتُ: كِسْـرَى بْـنِ هُرْمُـزَ؟ قَـالَ: كِسْـرَى بْـنِ هُرْمُـزَ، وَلَـئِنْ طَالَـتْ بِـكَ حَيَـاةٌ لَـتَرَيَنَّ الرَّجُـلَ يُخْـرِجُ مِـلْءَ كَفِّـهِ مِـنْ ذَهَـبٍ أَوْ فِضَّـةٍ، يَطْلُـبُ مَـنْ يَقْبَلُـهُ مِنْـهُ فَـلَا يَجِـدُ أَحَـدًا يَقْبَلُـهُ مِنْـهُ، وَلَيَلْقَـيَنَّ اللَّهَ أَحَـدُكُمْ يَـوْمَ يَلْقَـاهُ وَلَـيْسَ بَيْنَـهُ وَبَيْنَـهُ تَرْجُمَـانٌ يُـتَرْجِمُ لَـهُ، فَيَقُـولَنَّ: أَلَمْ أَبْعَـثْ إِلَيْـكَ رَسُـولًا فَيُبَلِّغَـكَ؟ فَيَقُـولُ: بَلَـى، فَيَقُـولُ: أَلَمْ أُعْطِـكَ مَـالًا وَأُفْضِـلْ عَلَيْـكَ؟ فَيَقُـولُ: بَلَـى، فَيَنْظُـرُ عَـنْ يَمِينِـهِ فَـلَا يَـرَى إِلَّا جَهَـنَّمَ، وَيَنْظُـرُ عَـنْ يَسَـارِهِ فَـلَا يَـرَى إِلَّا جَهَـنَّمَ". قَـالَ عَـدِيٌّ: سَمِعْـتُ النَّـبِيَّ ﷺ يَقُـولُ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقَّةِ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ شِقَّةَ تَمْرَةٍ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ".

قَـالَ عَـدِيٌّ: فَرَأَيْـتُ الظَّعِينَـةَ تَرْتَحِـلُ مِـنَ الْحِـيرَةِ حَـتَّى تَطُـوفَ بِالْكَعْبَـةِ لَا تَخَـافُ إِلَّا اللَّهَ، وَكُنْـتُ فِـيمَنِ افْتَـتَحَ كُنُـوزَ كِسْـرَى بْـنِ هُرْمُـزَ، وَلَـئِنْ طَالَـتْ بِكُـمْ حَيَـاةٌ لَـتَرَوُنَّ مَـا قَـالَ النَّـبِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ: "يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ".

وللحديث شواهد في الصحيح منها ما أخرجه الإمام في نفس الباب.

قـال البخـاري: "حـدثنا سُـلَيْمَانُ بْـنُ حَـرْبٍ، حَـدَّثَنَا شُـعْبَةُ، عَـنْ أَبِي إِسْـحَاقَ، قَـالَ: سَمِعْـتُ عَبْـدَ اللَّهِ بْـنَ مَعْقِـلٍ، قَـالَ: سَمِعْـتُ عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ، قَـالَ: سَمِعْـتُ رَسُـولَ اللَّهِ يَقُولُ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ".314/2، ح[1427].

الخلاصـــة: أخـــرج الإمـــام البخـــاري لســـعدان بـــن بشـــر هـــذا الحـــديث في صـحيحه، وانتقـاه لـه مـن بـين مروياتـه، فقـد اكتفـى بهـذا الحـديث فقـط ولم يـورد غـيره، وبالـرغم مـن أن سـعدان بـن بشـر لـيس في درجـة عاليـة مـن الوثاقـة بـل يوجـد مـن تكلـم فيـه، إلا أنـه أصـاب في هـذه الروايـة كمـا تابعـه فيهـا الثقـات، ولحديثـه هـذا شـواهد تعضده.

المطلب الثاني: التخريج في باب لا يتعلق بالعقائد والأحكام الشرعية.

يعـد الجـرح بالبدعـة مـن أخطـر أنـواع التجـريح الـذي يمـس الجانـب العقـدي للـراوي، فقد ينجر عنه رمي هذا الأخير بالفسق وربما كفره وخروجه من الإسلام.

ولما كان الاتهام بها خطيرا لهته الدرجة، كان لزاما على أئمة النقد أن يولوها اهتماما خاصا، فاختلفت المذاهب وتعددت آراء المحدثين في الرواية عمن رموا بالبدع، حيث أن البدعة مدعاة إلى التأمل في حال من تلبس به، فكان منهم من قبله مطلقا ومنهم من رده مطلقا، ومنهم من كان له موقف خاص ففصل في أمرهم وانتقى من مروياتهم ومن هؤلاء الإمام البخاري.

ولطول هذه المسألة واختلاف مذاهب المحدثين فيها، نكتفي بعرض نص للحافظ ابن حجر، يضم أهم معطيات هذا الباب وما يجب معرفته فيه.

قال الحافظ ابن حجر:" أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا، وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا، هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، هو إخماد

لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته – فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم."[91]

أهم البدع التي رموا بها رواة الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر:" هذا بيان ما رموا به، فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر، وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك، والتشيع محبة عليّ وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو. والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده، والجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول: إن القرآن مخلوق. والنصب بغض علي، وتقديم غيره عليه، والخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرؤوا منه ومن عثمان، وذريته، وقاتلوهم فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة، ولا يباشرون ذلك، والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق، ولا ليس بمخلوق."[92]

وأخرج الإمام البخاري للرواة المبتدعة، ما لم يكن الواحد منهم داعية لبدعته، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع، ومن هؤلاء الرواة:

الفرع الأول: عبد الله بن أبي لبيد المدني

عبد الله بن أبي لبيد المدني: هو أبو المغيرة، مولى الأخنس بن شريق هو أخو عبد الرحمن بن أبي لبيد.

---

[91] هدي الساري، ابن حجر، ص385.

[92] هدي الساري، ابن حجر، ص549.

روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وعبد الله بن سليمان بن يسار.

وعنه: ابن إسحاق، وإبراهيم بن أبي يحيى، ومحمد بن عمرو بن علقمة، والسفيانان، وغيرهم.[93]

أقوال العلماء فيه:

قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: مديني قدم الكوفة، ما أعلم بحديثه بأسا.

وثقه كل من ابن معين وابن حبان والعجلي

قال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحميدي، عن سفيان: وكان من عباد أهل المدينة، وقال الدراوردي: كان يرمى بالقدر، فلم يصل عليه صفوان بن سليم.

قال ابن عدي: أما في الروايات فلا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الواقدي: مات في أول خلافه أبي جعفر، وقال ابن سعد: كان من العباد المنقطعين، وكان يقول بالقدر، وكان قليل الحديث.

وقال الساجي: كان صدوقا، غير أنه اتهم بالقدر، وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه، وكان من المجتهدين في العبادة.[94]

وخلاصة الحكم فيه أنه ثقة رمي بالقدر.

حديثه في الصحيح:

"قَالَ سفيان ابن عيينة: وَأَظُنُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ نَقَلْنَا مَتَاعَنَا فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُعْتَكَفِهِ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ"، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مُعْتَكَفِهِ وَهَاجَتِ (٨)

---

[93] انظر، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص410.

[94] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص411.

السَّمَاءُ، فَمُطِرْنَا فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ، لَقَدْ هَاجَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَرِيشًا، فَلَقَدْ رَأَيتُ عَلَى أَنْفِهِ وَأَرْنَبَتِهِ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ."[95]

تخريج الحديث:

أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب الصيام، باب الاعتكاف في العشر الأواخر . من خرج من اعتكافه عند الصبح، 147/3، ح[2049].

كما أخرجه من طريق محمد بن عمرو وسلميان الأحول ثلاثتهم عن أبي سلمة، عن أبي سعيد في الاعتكاف.

الطريق الأول: قال البخاري:" حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ . بن بشر . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ[96] – خَالِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ – عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.:"

الطريق الثاني: قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو،[97] عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

الخلاصة: اشتراط البخاري للصحة في صحيحه، ودقته في اختيار الرواة، لم يمنع من تخريج أحاديث الرواة الذين رموا بالبدع، فعبد الله بن أبي لبيد المدني وإن رمي بالقدر إلا أن البخاري أخرج له حديثا فيما لا يتعلق بالعقائد، كما قرنه بالثقات الذين تابعوه على هذه الرواية.

الفرع الثاني: أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي.

أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي

روى عن: قيس بن مسلم، وبكير بن الأخنس، والشعبي.

وعنه: القاسم بن مالك المزني، وعبد الواحد بن زياد، والسفيانان، وغيرهم.[98]

---

[95] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج3، ص147.

[96] سليمان ابن أبي مسلم المكي الأحول خال ابن أبي نجيح قيل اسم أبيه عبد الله ثقة ثقة قاله أحمد من الخامسة، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص 254.

[97] محمد ابن عمرو ابن علقمة ابن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام من السادسة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص499.

[98] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص205.

أقوال العلماء فيه:

قال الدوري عن يحيى: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث صدوق.

قال البخاري: كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن المبارك: كان صاحب عبادة، ولكنه كان مرجئا، وقال ابن حبان في الثقات: كان مرجئا يخطئ، قال أبو داود: لا بأس به، وفي رواية: ثقة إلا أنه مرجئ، قال ابن المديني: كان ثقة. قال العجلي: كوفي ثقة.[99]، ضعفه أبو زرعة بسبب الإرجاء [100].

وخلاصة الحكم فيه: أنه ثقة رمي بالإرجاء

حديثه في الصحيح:

حدثني عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَرْضِ قَوْمِي فَجِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنِيخٌ بِالْأَبْطَحِ، فَقَالَ: "أَحَجَجْتَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ؟ " قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "كَيْفَ قُلْتَ؟ " قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كَإِهْلَالِكَ، قَالَ: "فَهَلْ سُقْتَ مَعَكَ هَدْيًا؟ " قُلْتُ: لَمْ أَسُقْ، قَالَ: "فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حِلَّ" فَفَعَلْتُ حَتَّى مَشَطَتْ لِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، وَمَكُثْنَا بِذَلِكَ حَتَّى اسْتُخْلِفَ عُمَرُ.[101]

تخريج الحديث:

أخرج البخاري هذا الحديث في باب: غزوة العشيرة أو العسيرة، بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع،411/5، ح[4328]، وتابعه عليه كل من سفيان وشعبة.

الطريق الأولى: كتاب الحج، باب: من أهل في زمن النبي كإهلال النبي.

حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهْوَ

---

[99] المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص205.

[100] هدي الساري، ابن حجر، ص392.

[101] صحيح البخاري، البخاري، ج5، ص411.

بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ: "بِمَا أَهْلَلْتَ؟ "، قُلْتُ: أَهْلَلْتُ كَإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟ "، قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَتْنِي، أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي. فَقَدِمَ عُمَرُ فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ﴾[102] وإِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ.396/2، ح[1572]

الطريق الثانية: أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب الحج، باب الذبح قبل الحلق. حدثنا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: "أَحَجَجْتَ؟ " قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "بِمَا أَهْلَلْتَ؟ " قُلْتُ: لَبَّيْكَ، بِإِهْلَالٍ كَإِهْلَالِ النَّبِيِّ، قَالَ: "أَحْسَنْتَ، انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ". ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ فَفَلَتْ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خِلَافَةِ عُمَرَ فَذَكَرْتُهُ لَهُ فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذْ بِكِتَابِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، وَإِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ.2/ 472، ح[1733].

الخلاصة: صحيح أن أيوب بن عائذ رمي بالإرجاء، إلا أنه أصاب في هذه رواية ووافق فيها الثقات، ولشدة حرص البخاري على سلامة عقيدة رواة الصحيح، انتقى له هذا الحديث في باب لا يتعلق بالعقائد، واكتفى به من جملة مروياته.

المطلب الثالث: التخريج لهم لإثبات السماع واللقيا

سبق الذكر أن من شرط البخاري في صحيحه ثبوت اللقاء والمعاصرة، وكان الإمام يستعين بالرواة الثقات الذين بلغوا أعلى درجات الوثاقة في مسألة ثبوت سماع راو من آخر، إلا أنه قد يذكر كذلك الرواة المتكلم فيهم، مادام الغرض علمي موضوعي يتعلق بالصناعة الإسنادية، وقد دعت الحاجة لذلك.

أخص في هذا المطلب دراسة حديث عمران بن حطان السدوسي، وهو من الرواة المتكلم فيهم الذين أخرج لهم البخاري لإثبات سماعهم من راو آخر:

---

[102] [البقرة: ١٩٦].

عمران بن حطان السدوسي: هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان بن عمرو بن الحارث بن سدوس.

روى عن: أبي موسى الأشعري، وابن عباس، وابن عمر، وجماعة.

وعنه: يحيى بن أبي كثير، وقتادة، ومحارب بن دثار، وغيرهم.[103]

أقوال العلماء فيه:

قال العجلي: بصري، تابعي، ثقة.

وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وغيره.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو سلمة، عن أبان بن يزيد: سألت قتادة، فقال: كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج كان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عمه رأت رأي الخوارج فتزوجها ليردها عن ذلك فصرفته إلى مذهبها.[104]

وخلاصة الحكم فيه: وثقه العلماء في الحديث، داعية لبدعته.

أكثر أعداء البخاري من الطعن فيه بسبب إخراجه في صحيحه لعمران بن حطان الخارجي، وزعموا أن البخاري ارتكب جرمًا شنيعًا لا يغتفر، إذ شرَّف هذا الخارجي الداعية، الذي مدح قاتل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وأبدى سروره بتلك الجريمة، ونسبه بعضهم إلى تعمد الإساءة إلى علي بن أبي طالب وأهل البيت عموما -رضي الله عنهم أجمعين-، كقول صاحب "كشف المتواري في صحيح البخاري: "عمران بن حطان كان من المبغضين للإمام، وكيف بالبخاري

---

[103] انظر تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص317.

[104] المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص317.

يروي في صحيحه عن هذا الخارجي؟! ألا يدلنا أن جميع هؤلاء من المبغضين للإمام؟!"[105].

وقد بينا في المطلب السابق منهج البخاري في الانتقاء لأمثال عمران بن حطان السدوسي، وفصلنا في الرد على هذه الشبهة، إلا أن العذر العلمي، والمسوغ الموضوعي لإيراد حديث هذا الراوي في باب من ـ خرج لهم الإمام لإثبات السماع واللقيا ـ هو قضية علمية تتعلق بالصناعة الإسنادية لا غير.

حديثه في صحيح البخاري:

الرواية الأولى: حدثني مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ، فَقَالَتِ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ، يَعْنِي: عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ"، فَقُلْتُ: صَدَقَ، وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.[106]

الرواية الثانية: حدثنا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ[107] إِلَّا نَقَضَهُ.[108]

تخريج الحديث:

الرواية الأولى: أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجور منه،437/7، ح[5837].

وقد توبع عمران بن حطان على حديثه، فقد أخرج الإمام في كتاب، الجمعة، باب، يلبس أحسن ما يجد حديث نافع عن ابن عمر.

---

[105] https://islamqa.info/ar/answers/443513/

[106] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج7، ص437.

[107] تصاليب: جمع صليب، كأنهم سَمَّوْا ما كانت فيه صورة الصليب تصليبًا تسميةً

[108] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج7، ص487.

قال البخاري:" حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ[109] سيراء[110] عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوِ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ[111] لَهُ فِي الْآخِرَةِ"، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَلٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا"، فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.[112] كما قرنه بعدة شواهد في الباب.

ليس لعمران بحطان السدوسي في البخاري سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ، وَآخَرُ فِي بَابِ نَقْضِ الصُّوَرِ، وغرض الإمام من تخريج حديثه هو إثبات سماع عمران بن حطان من عائشة، وإثبات السماع شيء يحرص عليه المحدثون، وقد شكك بعضهم في هذا السماع.

قال العقيلي:" عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوارج وَلَا يَتَبَيَّنُ سَمَاعُهُ مِنْ عَائِشَة."[113]".

وكذا جزم بن عبد البرّ بأنه لم يسمع منها.[114]

لذا نص البخاري في "التاريخ الكبير" على سماع عمران بن حطان عن عائشة . رضي الله عنها. وقال: "سمع من عائشة."[115]

---

[109] حلة: الحلة واحدة الحلل، وهي برود اليمن، ولا تسمى حلة إلا أن تكون من ثوبين من جنس واحد

[110] سيراء: هي نوع من البرود يخالطه حرير

[111] خلاق: حظ ونصيب

[112] انظر، صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص10.

[113] الضعفاء الكبير، العقيلي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط:1، 1984م، ج3، ص297.

[114] الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1995م، ج5، ص234؟

[115] التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج6، ص413.

أي تخريج حديث عمران بن حطان في الصحيح ما هو إلا دليل على كلام البخاري في التاريخ، وقد أشار ابن حجر إلى هذه الفائدة في "الإصابة" حيث قال: "لأن في الحديث الذي أخرجه البخاري تصريحه بالسماع منها.[116]

الخلاصة: اتضح أن إخراج البخاري لعمران بن حطان المتروك مع سوء اعتقاده وخبث مذهبه، كان لغرض علمي موضوعي، وهو إثبات سماعه من عائشة رضي الله عنها، ولا علاقة لسبب تركه بذلك.

المطلب الرابع: الانتقاء من أحاديث الراوي في غير مواطن ضعفه.

الفرع الأول: الانتقاء للراوي المختلط.

1/تعريف الاختلاط في اللغة:

اخْتَلَطَ فُلَانٌ أَي فَسَدَ عَقْلُهُ. وَرَجُلٌ خِلْطٌ بَيِّنُ الخَلاطةِ: أَحْمَقُ مُخالَطُ العقْل، عَنْ أَبي العَمَيْثَلِ الأَعرابي. وَقَدْ خُولِطَ فِي عَقْلِه خِلاطاً واخْتَلَطَ وَيُقَالُ: خُولِط الرجلُ فَهُوَ مُخالَطٌ، واخْتَلَطَ عقلُه فَهُوَ مُخْتَلِط إذا تَغَيَّرَ عقلُه. والخِلاطُ: مخالطةُ الداءِ الجوفَ. وَفِي حَدِيثِ الوَسْوَسةِ.[117]

وفي الاصطلاح: إنْ كان سُوءُ الحِفْظِ طارِئًا على الراوي، إمَّا لكِبَرِه، أو لِذَهابِ بَصَرِه، أو لاحتراقِ كُتبِهِ، أو عَدَمِها، بأنْ كان يعتمدُها فرَجَعَ إلى حِفْظِه فَسَاءَ فهذا هو المخْتَلِطُ.[118]

2/ الفرق بين الاختلاط والتغير: والاختلاط يختلف عن التغيُّر، فالتغير هو ما يحصل عند مرض الموت أو المرض الحاد لأكثر الناس، وليس بقادح في الثقة؛ قال الذهبي: كل تغير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من

---

[116] انظر: الاصابة، ابن حجر، ج5، ص234.

[117] انظر: لسان العرب، ابن المنظور، ج7، 295.

[118] انظر: نزهة النظر، ابن حجر، ص104.

ذلك؛ وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده، أو متنه، فيخالف فيه.[119]

3/ الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثاني: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

والثالث: من كان محتجا به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك.[120]

4/ حكم رواية المختلط: قال ابن حجر: والحكم فيه أن ما حدَّث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قبل، وإذا لم يتميز توقَّف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه؛ وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.[121]

أما روايته بعد الاختلاط فلا تقبل، إلَّا إذا اتفقت الرواية عنه مع روايات الثقات الأثبات، فتكون حالة الاختلاط عنده كخطأ الثقة؛ كسعيد بن أبي عروبة، والجريري، فيحتج بهما ولو بعد الاختلاط؛ لتقدُّم عدالتهما بالشرط السابق.[122]

5/ مثاله في صحيح البخاري: وقد كان للبخاري منهجه في التخريج عن الرواة المختلطين، وذلك بانتقاء ماصح وثبت من مروياتهم، ومن هؤلاء:

---

[119] https://www.alukah.net/sharia/0/129758

[120] المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تح: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1996م، ص3.

[121] انظر: نزهة النظر، ابن حجر، ص105.

[122] مرجع سابق، https://www.alukah.net/sharia/0/129758/

1/ قريش بن أنس البصري:

أقوال العلماء فيه: وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير، وقال البخاري: اختلط ست سنين.

قال ابن حجر: روى له الشيخان وأصحاب السنن الثلاثة، لكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن سمرة في العقيقة، أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود، عنه، وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه، وقد حدث به البخاري خارج الصحيح، عن علي ابن المديني، عن قريش بن أنس، ورواه عنه الترمذي[123]

حديثه في الصحيح: قال البخاري: "حدثني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ."[124].

تخريج الحديث: أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب العقيقة، بَابُ إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيقَةِ، 238/7، ح[5468].

قال الحافظ ابن حجر: قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ - نُسِبَ لِجَدِّ جَدِّهِ - وَرُبَّمَا يُنْسَبُ لِجَدِّ أَبِيهِ فَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَسْوَدِ مَعْرُوفٌ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، وَشَيْخُهُ قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ يُكَنَّى أَبَا أَنَسٍ، كَانَ قَدْ تَغَيَّرَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ سِتَّ سِنِينَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، عَنِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ أَرَهُ فِي نُسَخِ الْجَامِعِ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، فَكَأَنَّ لَهُ فِيهِ شَيْخَيْنِ. وَقَدْ تَوَقَّفَ الْبَرْزَنْجِيُّ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ اخْتِلَاطِ قُرَيْشٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ وَأَنَّهُ وَهْمٌ، وَكَأَنَّهُ تَبِعَ فِي ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْأَثْرَمُ، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ ضَعَّفَ حَدِيثَ قُرَيْشٍ هَذَا وَقَالَ: مَا أَرَاهُ بِشَيْءٍ لَكِنْ وَجَدْنَا لَهُ مُتَابِعًا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ، وَالْبَزَّارُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

---

[123] انظر: هدي الساري، ابن حجر، ص436.

[124] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج7، ص238.

كَمَا سَأَذْكُرُهُ، وَأَيْضًا فَسَمَاعُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَقْرَانِهِ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، فَلَعَلَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا ضَعَّفَهُ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ.[125]

الخلاصة: وثق الأئمة قريش بن أنس إلا أنه اختلط ست سنوات، فتركت روايته في تلك الفترة، وقد انتقى له الإمام حديثا واحدا مما رواه قبل اختلاطه وللحديث متابعا كما ذكر الحافظ ابن حجر.

2/ عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي.

عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: زيد، ويقال: يزيد، الثقفي، أبو السائب، ويقال: أبو زيد، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي.

روى عن: أبيه، وأنس، وربما أدخل بينهما يزيد بن أبان، وعبد الله بن أبي أوفى، وعمرو بن حريث المخزومي، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وأبي ظبيان حصين بن جندب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وسالم البراد، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، والشعبي، وشقيق بن سلمة الأسدي، وبريد بن أبي مريم السلولي، وعكرمة وكثير بن جمهان، وأبي البختري الطائي، ومرة الطيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي عبد الرحمن السلمي، وطائفة.

وعنه: إسماعيل بن أبي خالد، وهو من أقرانه، وسليمان التيمي، والأعمش، وابن جريج، والحمادان، والسفيانان، وشعبة، وزائدة، ومسعر، وابن علية، وجرير، وشريك، وهشيم ومحمد بن فضيل، والقطان، وعلي بن عاصم، وآخرون.[126]

أقوال العلماء فيه: وثقه جمع من الأمة فهو من الثقات المشهورين، إلا أنه اختلط فضعفوه بسبب ذلك، وكان اختلاطا فاحشا.

قال ابن حجر:" تحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وزائدة، وأيوب، وحماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، وأن جميع من

[125] انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج9، ص593.

[126] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص103.

روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف؛ لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم فيه."[127]

حديثه في صحيح البخاري: حدثني عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس قَالَ: الْكَوْثَرُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.

قَالَ أَبُو بِشْرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ، إِنَّ أُنَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهَرٌ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهَرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.[128]

تخريج الحديث: أخرج البخاري هذا الحديث في باب ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة، باب في الحوض،333/8، ح[6587].

قال ابن حجر في الفتح:" قَوْلُهُ: وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ هُوَ الْمُحَدِّثُ الْمَشْهُورُ كُوفِيٌّ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ، صَدُوقٌ اخْتُلِطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَسَمَاعُ هُشَيْمٍ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، وَلِذَلِكَ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِأَبِي بِشْرٍ، وَمَا لَهُ عِنْدَهُ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ، وَقَدْ مَضَى فِي تَفْسِيرِ الْكَوْثَرِ، مِنْ جِهَةِ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ وَحْدَهُ، وَلِعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ فِي ذِكْرِ الْكَوْثَرِ سَنَدٌ آخَرُ، عَنْ شَيْخٍ آخَرَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ الْكَوْثَرِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ: مَا كَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَقُولُ فِي الْكَوْثَرِ؟ قُلْتُ: كَانَ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: هُوَ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ، فَقَالَ مُحَارِبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ، مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَزَادَ فَقَالَ مُحَارِبٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا أَقَلَّ مَا يَسْقُطُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ."[129]

---

[127] انظر: هدي الساري، ابن حجر، 425.

[128] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج8، ص333.

[129] انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج11، ص470.

الخلاصة: عطاء ابن السائب من مشاهير الرواة الثقات، إلا أن حديثه ترك بسبب اختلاطه، ولم يخرج البخاري أحاديثه إلا ما انتقاه له من جملة مروياته وقرنه بالثقات.

الفرع الثاني: الانتقاء من أحاديث الراوي المضعف في شيخ معين.

من الرواة من يكون توثيقه مقيد بحالة معينة، كأن يتفق النقاد على توثيقه ولكن يضعفه في روايته عن شيخ معين، ففي الحالة العامة يكون للراوي شيوخ كثر سمع منهم، إلا أنه قد يكون ثقة يضبط أحاديث شيوخه منذ التحمل حتى الأداء، ولكنه قد يخطئ في الرواية عن شيخ معين فيضعفه النقاد في أحاديثه عن هذا الشيخ خاصة، وعند التخريج له ينتقون ما صح من مروياته، ويتجنبون ما رواه عنه شيخه الذي ضعف فيه إلا ما وافق الثقات، ومن هؤلاء النقاد الإمام البخاري فقد أخرج أحاديث رواة ثقات، إلا أنهم ضعفوا في بعض شيوخهم.

1/عمرو بن أبي عمرو:

من صغار التابعين، اسمه ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، أبو عثمان المدني.

روى عن: أنس بن مالك، ومولاه المطلب، وعكرمة، وأبي سعيد المقبري، وسعيد المقبري، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن عبد الرحمن الأشهلي، والأعرج، وعاصم بن عمر بن قتادة، وغيرهم.

وعنه: إبراهيم بن سويد بن حيان، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، ويزيد بن الهاد، ومحمد وإسماعيل ابنا جعفر بن أبي كثير، ومالك بن أنس، وسليمان بن بلال، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام، وفضيل بن سليمان، ويعقوب بن عبد الرحمن، والدراوردي، وآخرون.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي، وضعفه ابن معين، والنسائي، وعثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، وقال العجلي: أنكروا حديث

البهيمة: يعني حديثه عن عكرمة عن ابن عباس: من أتى بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة.

وقال البخاري: لا أدري سمعه من عكرمة أم لا؟ وقال أبو داود: ليس هو بذاك حدث بحديث البهيمة، وقد روى عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس: ليس على من أتى بهيمة حد.[130]

أحاديثه في صحيح البخاري:

أخرج البخاري لعمرو بن أبي عمرو من روايته عن أنس أربعة أحاديث، ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثا واحدا، ومن روايته عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة حديثا واحدا، ولم يخرج له من روايته عن عكرمة شيئا.[131]

من رواياته عن أنس:

قال البخاري: حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ فَقَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا.

رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ."[132]

من رواياته عن سعيد بن جبير:

قال البخاري: "حدثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى وَالِبَةَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا وَصَوْتًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ ". أَوْضَعُوا: أَسْرَعُوا ﴿خِلَالَكُمْ﴾ مِنَ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا﴾ بَيْنَهُمَا[133].

---

[130] أنظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص295.

[131] انظر: هدي الساري، ابن حجر، 432.

[132] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج4، ص384.

[133] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج2، 454.

وعن سعيد المقبري في الصحيح حديثا واحدا:

قال البخاري: "حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ".[134]

تخريج الحديث:

الحديث الأول: أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانِ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ، وَمَا كَانَ بِهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ وَالْمِنْبَرِ وَالْقَبْرِ.384/4، ح[7328].

الحديث الثاني: أخرج البخاري حديث عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن جبير في كتاب الحج، بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ،454/2، ح[95].

الحديث الثالث: أخرج البخاري هذا الحديث من رواية عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث.

الخلاصة: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله المخزومي من الرواة الثقات إلا أنه ضعف في حديثه عن عكرمة فكان من منهج الإمام البخاري أن نتقى له ما صح من حديثه، ولم يخرج له شيئا عن عكرمة في الصحيح.

2/سليمان بن كثير العبدي:

سليمان بن كثير العبدي، أبو داود، ويقال: أبو محمد، البصري.

روى عن: حصين بن عبد الرحمن، وحميد الطويل، وعمر بن دينار، والزهري، ويحيى بن سعيد، وأبي ريحانة عبد الله بن مطر، وداود بن أبي هند، وغيرهم.

---

[134] المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج1، ص268.

وعنه: حبان بن هلال، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وأخوه محمد بن كثير، وأبو الوليد الطيالسي، وسعيد بن سليمان، وعفان، وموسى بن إسماعيل وغيرهم.

وقال الآجري عن أبي داود: سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير أصله من واسط.

يقال له: أبو داود الواسطي، كان يصحب سفيان بن حسين، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. [135]

أقوال العلماء فيه: قال ابن معين: ضعيف وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

قلت: وقال العجلي: جائز الحديث، لا بأس به.

وقال العقيلي: واسطي، سكن البصرة، مضطرب الحديث عن ابن شهاب، وهو في غيره أثبت، وقال الذهلي نحو ذلك قبله.

وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيرا، فأما روايته عن الزهري فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن «الثقات».

مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة.

وقال ابن عدي: لم أسمع أحدا في روايته عن غير الزهري شيئا، قال: وله عن الزهري وعن غيره أحاديث صالحة، ولا بأس به.[136]

خلاصة الحكم فيه أنه لا بأس به في غير الزهري.

حديثه في صحيح البخاري:

روى له البخاري من حديثه عن حصين، وعلق له عن الزهري متابعة.

روايته عن حصين: قال البخاري: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أُمِّ رُومَانَ: أُمِّ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا رُمِيَتْ عَائِشَةُ، خَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا.[137]

---

[135] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص106.

[136] انظر: المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص106.

[137] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج، ص282.

من رواياته عن الزهري: أخرج له الإمام البخاري عن الزهري متابعة

قال البخاري: حدثنا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: "رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".

تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَالنُّعْمَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ.[138]

تخريج الحديث:

الرواية الأولى: أخرج البخاري حديث سليمان بن كثير عن حصين في كتاب التفسير، سورة النور،282/6، ح[4732].

قال الحافظ ابن حجر:" قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ حُصَيْنٍ كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَسُلَيْمَانُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ أَخُو مُحَمَّدٍ الرَّاوِي عَنْهُ، وَلِلْأَصِيلِيِّ، عَنِ الْجُرْجَانِيِّ، سُفْيَانَ بَدَلَ سُلَيْمَانَ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: هُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: سُلَيْمَانُ. وَهُوَ كَمَا قَالَ."[139]

الرواية الثانية:

علق البخاري لسليمان بن كثير متابعة للأوزاعي والزُّبَيْدِيُّ والنُّعْمَانُ هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ الْجَزَرِيُّ.

وأخرج حديثه في باب ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة، بابٌ الْعُزْلَةُ رَاحَةٌ مِنْ خُلَّاطِ السُّوءِ،289/8، ح

قال الحافظ ابن حجر في الفتح:" وَقَوْلُهُ هُنَا تَابَعَهُ النُّعْمَانُ هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ الْجَزَرِيُّ، وَمُتَابَعَتُهُ وَصَلَهَا أَحْمَدُ، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ بِهِ.

---

[138] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج8، ص289.

[139] انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج8، ص482.

قَوْلُهُ: وَالزُّبَيْدِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّامِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ هُوَ الْعَبْدِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْهُ بِلَفْظِ سُئِلَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْمَلُ إِيمَانًا."[140]

الخلاصة: سليمان بن كثير من الرواة الذين حسن النقاد حديثهم، إلا أنه اضطرب في رواياته عن الإمام الزهري ولم يضبط حديثه، لذلك كان من منهج البخاري في التخريج له أن أخرج له ما صح من حديثه ولم يخرج له عن الزهري إلا تعليقا في المتابعات.

الفرع الثالث: الانتقاء من أحاديث الراوي المضعف في أهل بلد معين.

سبق الذكر أن من الرواة من يكون توثيقه مقيد بحالات معينة، ورغم اتفاق النقاد على توثيقه، إلا أنه يضعف بسبب عدم ضبطه لبعض الأحاديث، كأن يضطرب حديثه في الرواية عن أهل بلد معين، أو في رواية أهل بلد عنه، كأن يكون صاحب كتاب مثلا فينزل بلدا غير بلده فيحدث فيها فيخطئ، أو يكون الراوي ضابطا لحديث أهل بلد فإذا حدث عن غيرهم اضطربت أحاديثه ووقع في الوهم.

وللبخاري منهج خاص في تخريج أحاديثهم، فينتقي ما صح منها وما ضبطوا روايته، ويترك ما وهموا فيه.

من الرواة المضعفون في بلد معين في الصحيح:

1/**يحيى بن عبد الله بن بكير المصري:** يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، مولاهم، أبو زكريا المصري الحافظ. وقد ينسب إلى جده.

روى عن: مالك، والليث، وبكر بن مضر وحماد بن زيد، وعبد الله بن سويد المصري، وعبد الله بن لهيعة، ومغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، ويعقوب بن عبد الرحمن القاري، وعبد العزيز الدراوردي وغوث بن سليمان القاضي ومفضل بن فضالة وضمرة بن ربيعة وجماعة.

---

[140] انظر: المرجع نفسه، فتح الباري، ابن حجر، ج11، ص233.

روى عنه: البخاري، وروى مسلم وابن ماجه له بواسطة محمد بن عبد الله، هو الذهلي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وسهل بن زنجلة، وحرملة بن يحيى، وأبو زرعة الرازي، وأبو عبيد القاسم بن سلام ومات قبله، وابنه عبد الملك بن يحيى بن بكير، ويحيى بن معين، ودحيم، ويونس بن عبد الأعلى الصدفي، وبقي بن مخلد، وإسماعيل سمويه، ويحيى بن أيوب بن بادي العلاف، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، وأبو علي الحسن بن الفرج الغزي، وآخرون.[141]

أقوال النقاد فيه: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات في النصف من صفر سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وقال مسلمة بن قاسم تكلم فيه لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب.

وقال الخليلي: كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث، وقال البخاري ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أنفيه.[142]

وخلاصة الحكم فيه: ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك.

حديثه في صحيح البخاري:

قال الحافظ ابن حجر: تكلموا في سماعه عن مالك، لهذا ما أخرج عنه البخاري عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث، وروى عنه بكر بن مضر، ويعقوب بن عبد الرحمن والمغيرة بن عبد الرحمن أحاديث يسيرة، وروى له مسلم، وابن ماجه.[143]

---

[141] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج4، ص368.

[142] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج4، ص368.

[143] هدي الساري، ابن حجر، ص452.

الحديث الأول:

قال البخاري:" حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ".[144]

الحديث الثاني: قال البخاري: "حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِأَصْحَابِ الْحِجْرِ: "لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذَّبِينَ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ".[145]

الحديث الثالث: قال البخاري: "حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا؛ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ."[146]

الحديث الرابع:

قال البخاري: "حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَإِنَّ الْكَافِرَ – أَوِ الْمُنَافِقَ؛ فَلَا أَدْرِي أَيَّهُمَا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ – يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ".

وقال ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ بِمِثْلِهِ.[147]

الحديث الخامس:

قال البخاري: "حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا-يَعْنِي: أَصْحَابَهُ – بِبِئْرِ مَعُونَةَ ثَلَاثِينَ صَبَاحًا، حِينَ يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَلِحْيَانَ وَعُصَيَّةَ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا؛ أَصْحَابِ بِئْرِ مَعُونَةَ – قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ حَتَّى نُسِخَ بَعْدُ: بَلِّغوا قَوْمَنَا فَقَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ."[148]

---

[144] صحيح البخاري، البخاري، ج3، ص487.

[145] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج5، ص461.

[146] صحيح البخاري، البخاري، ج7، ص154.

[147] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج7، ص201.

[148] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج5، ص274.

تخريج الحديث:

الحديث الأول: أخرجه البخاري، في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، بَابُ، فَضْلِ الْمَنِيحَةِ.487/3، ح[2646].

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: قَوْلُهُ: (نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً) اللِّقْحَةُ النَّاقَةُ ذَاتُ اللَّبَنِ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ، وَهِيَ مَكْسُورَةُ اللَّامِ وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ اللَّقْحَةَ بِفَتْحِ اللَّامِ الْمَرَّةُ لْوَاحِدَةُ مِنَ الْحَلْبِ، وَالصَّفِيُّ بِفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْفَاءِ أَيِ الْكَرِيمَةُ الْغَزِيرَةُ اللَّبَنِ، وَيُقَالُ: لَهَا الصَّفِيَّةُ أَيْضًا، كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوسُفَ، وَإِسْمَاعِيلَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ رَوَيَاهُ بِلَفْظِ: نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ. وَكَذَا رَوَاهُ شُعَيْبٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ فِي الْأَشْرِبَةِ.

قَوْلُهُ: (تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ) أَيْ مِنَ اللَّبَنِ أَيْ: تَحْلِبُ إِنَاءً بِالْغَدَاةِ وَإِنَاءً بِالْعَشِيِّ. وَوَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ: أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتٍ نَاقَةً تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ.[149]

الحديث الثاني: أخرجه البخاري في باب غزوة العشيرة أو العسيرة . نُزُولُ النَّبِيِّ ﷺ الْحِجْرَ.461/5، ح[4402].

قال الحافظ ابن حجر:" قَالَ النَّبِيّ ﷺ لِأَصْحَابِ الْحِجْرِ لَا تَدْخُلُوا قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: أَيْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَأُضِيفَ إِلَى الْحِجْرِ لِعُبُورِهِمْ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ وَتَعَسَّفَ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلْ اللَّام فِي قَوْله: لِأَصْحَابِ الْحِجْرِ بِمَعْنَى عَنْ، وَحَذَفَ الْمَقُول لَهُمْ لِيَعُمّ كُلّ سَامِع، وَالتَّقْدِير: قَالَ لِأُمَّتِهِ عَنْ أَصْحَاب الْحِجْر وَهُمْ ثَمُود: لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذَّبِينَ، أَيْ ثَمُود: وَهَذَا وَاضِح لَا خَفَاء بِهِ."[150]

---

[149] فتح الباري، ابن حجر، ج5، ص244.

[150] انظر: المرجع نفسه، فتح الباري، ابن حجر، ج8، ص125.

وللحديث شواهد ومتبعات:

الحديث الثالث: أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، بَاب يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُلَاعِنَةِ.154/7، ح[5307].

وللحديث متابعات وشواهد في باب التفريق بين المتلاعنين.

الحديث الرابع: أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ.201/7، ح[5386].

قال الحافظ ابن حجر: قَوْلُهُ: (وَقَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَوَقَعَ لَنَا فِي الْمُوَطَّأِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ وَلَفْظُهُ: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُمْ فَذَكَرَهُ بِلَفْظِ: الْمُسْلِمِ، فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَ الْبُخَارِيِّ بِقَوْلِهِ: مِثْلُهُ أَيْ: مِثْلُ أَصْلِ الْحَدِيثِ، لَا خُصُوصِ الشَّكِّ الْوَاقِعِ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ."[151]

أي أن الإمام أخرجه في المتابعات.

الحديث الخامس: أخرجه البخاري في باب غزوة العشيرة أو العسيرة، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة.274/5، ح[4085].

وللحديث شواهد ومتابعات، منها ما أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير من رواية إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عن مَالِكٌ.

الخلاصة: ضعف الإمام البخاري رواية يحي ابن بكير عن أهل الحجاز، فقال:" وقال البخاري ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أنفيه." إلا أنه أخرج له عن الإمام مالك من الأحاديث ما اشتهر ووافق فيه الثقات.

2/معمر بن راشد: معمر بن راشد الأزدي الحداني، مولاهم، أبو عروة بن أبي عمرو البصري. سكن اليمن، شهد جنازة الحسن البصري.

وروى عن: ثابت البناني، وقتادة، والزهري، وعاصم الأحول، وأيوب، والجعد أبي عثمان، وزيد بن أسلم، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن طاوس، وجعفر بن برقان،

[151] انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج9، ص537.

والحكم بن أبان، وأشعث بن عبد الله الحداني، وإسماعيل بن أمية، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وبهز بن حكيم، وسماك بن الفضل، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وعبيد الله بن عمر العمري، ويحيى بن أبي كثير، وهمام بن منبه، وهشام بن عروة، ومحمد بن المنكدر، وعمرو بن دينار، وعطاء الخراساني، وعبد الكريم الجزري، وآخرين.

وعنه: شيخه يحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق السبيعي، وأيوب، وعمرو بن دينار، وهم من شيوخه، وسعيد بن أبي عروبة وأبان العطار، وابن جريج، وعمران القطان، وهشام الدستوائي، وسلام بن أبي مطيع، وشعبة، والثوري، وهم من أقرانه، وابن عيينة، وابن المبارك، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعيسى بن يونس، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن زريع، وعبد المجيد بن أبي رواد، وعبد الواحد بن زياد، وابن علية، وأبو سفيان المعمري، ومحمد بن جعفر غندر، وعبد الرزاق، وهشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الله بن معاذ، ومحمد بن كثير: الصنعانيون، وآخرون.[152]

أقوال العلماء فيه:

قال الدوري، عن ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمر، ثم عد جماعة.

وقال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث.

وثّقه كل من ابن معين والنسائي ويعقوب بن شيبة: معمر ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئا.

قال يحيى: وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام.[153]

وخلاصة الحكم فيه: أنه أحد الأعلام الثقات، له أوهام في روايته عن العراقيين.

حديثه في صحيح البخاري: قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري:" أخرج له البخاري من روايته عن الزهري، وابن طاوس، وهمام بن منبه، ويحيى بن أبي كثير،

---

[152] انظر، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج4، ص125.

[153] انظر، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج4، ص126

وهشام بن عروة، وأيوب، وثمامة بن أنس، وعبد الكريم الجزري وغيرهم، ولم يخرج له من روايته عن قتادة، ولا ثابت البناني إلا تعليقا، ولا من روايته عن الأعمش شيئا، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه."[154]

من أحاديثه في الصحيح عن هشام بن عروة:

١٠٥٨ – قال البخاري: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَقَامَ النَّبِيُّ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ."[155]

أخرج البخاري رواية معمر عن هشام بن عروة مقرونة بالزهري، ومعمر بن راشد من أثبت الناس في الإمام الزهري.

ولم وقد سبق الذكر أن البخاري لم يخرج لمعمر من روايته عن قتادة، ولا ثابت البناني إلا تعليقا، ولا من روايته عن الأعمش شيئا.

ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه، وذلك لضعف روايتهم عنه فالوهم في أحاديثهم يقع إذا روى أهل البصرة عن معمر حديثاً على وجه يخالف رواية غيرهم عنه، أو إذا روى معمر بالبصرة حديثاً على وجه يخالف رواية غيره من الثقات.

وقد أخرج البخاري حوالي واحد وعشرين حديثا من رواية البصريين عن معمر بن راشد نذكر منها:

الحديث الأول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به.

---

[154] انظر: هدي الساري، ابن حجر، ص445.

[155] انظر: صحيح البخاري، البخارين ج2، ص115.

أخرجه البخاري من طريق عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، في كتاب تقصير الصلاة، بَاب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ،133/2، ح[1100].[156]

قلت: تابعه عُقيل بن خالد، وأخرج حديثه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب ينزل للمكتوبة.[157]

الحديث الثاني: قال البخاري:" حدثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةُ الْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ، فَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ، وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ"،[158] ح[4120].

قلت: تابعه شعيب بن أبي حمزة في كتاب صلاة الخوف، ح[952].[159]

الخلاصة: معمر بن راشد من الرواة الثقات الأثبات، إلا أن له أوهام في حديثه عن العراقيين، لذلك لم يخرج له البخاري من روايته عن قتادة، ولا ثابت البناني إلا تعليقا، وكان من صنيعه أن انتقى للبصريين ما صح من أحاديهم عن معمر وما توبعوا عليه.

الفرع الرابع: الانتقاء من أحاديث الراوي الذي يضعف فيما تفرد به أو خالف الثقات.

أجمع النقاد على توثيق الراوي العدل في دينه، الضابط لحديثه، إلا أن منهم من تتقيد وثاقته بما وافق فيه الثقات، فإذا خالفهم أو تفرد بحديث وهم وضعف فيه، وللعلماء في تخريج أحاديث هؤلاء الرواة مناهج تسمح بتخريج ما صح من

---

[156] انظر: صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص133.

[157] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص134.

[158] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج5، ص294.

[159] انظر: المرجع نفسه، صحيح البخاري، البخاري، ج2، ص42.

مـرورياتهم، كانتقـاء البخـاري مـن أحاديـث الـراوي وتخريجـه لمـا صـح منهـا ووافـق الثقات.[160]

من هؤلاء الرواة:

1/**سلم بن زرير أبو يونس البصري:** سلم بن زرير العطاردي، أبو يونس البصري.

روى عـن: أبي رجـاء العطـاردي، وعبـد الـرحمن بـن طرفـة، وبريـد بـن أبي مـريم السـلولي، وغيرهم.

وعنـه: أبـو داود، وأبـو الوليـد الطيالسـيان، وحبـان بـن هـلال، ويعقـوب بـن إسـحاق الحضرمي، وأبو علي الحنفي، وعدة.

أقوال العلماء فيه:

وثقـه أبـو حـاتم، وأبـو زرعـة، والعجلـي. وقـال ابـن معـين: كـان القطـان يستضـعفه، وقـال أبـو داود والنسـائي: لـيس بالقـوي، وقـال ابـن حبـان: لا يجـوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم: أخرج له البخاري في الأصول.

قـال ابـن حبـان في «الضـعفاء»: لا يجـوز الاحتجـاج بـه إلا فيمـا وافـق الثقـات، وذكـره أيضا في «الثقات» وسكت عنه.[161]

حديثه في صحيح البخاري:

قـال ابـن حجـر في مقدمـة الفـتح:" قلـت: جميـع مـا لـه عنـده ثلاثـة أحاديـث: أحـدها حديثـه عـن أبي رجـاء، عـن عمـران بـن حصـين في قصـة نـومهم، عـن الصـلاة في الـوادي، وهـو عنـده بمتابعـة عـوف عـن أبي رجـاء، ووافقـه مسـلم، ولم يخـرج لـه غـيره، والثـاني بهـذا الإسـناد، والمتابعـة حـديث: اطلعـت في الجنـة فرأيـت أكثـر أهلهـا الفقـراء ... الحـديث، والثالـث: حديثـه عـن أبي رجـاء، عـن ابـن عبـاس: أن النـبي ﷺ قـال لابـن صـياد: خبـأت لـك خبيئـا، ولم يخـرج لـه في الأصـول غـير هـذا الحـديث الواحـد، مع أن لهذا الحديث شواهد كثيرة، والله الموفق. وروى له النسائي."[162]

---

[160] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص65.

[161] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص65.

[162] انظر: هدي الساري، ابن حجر، ص407.

حديثه في الأصول:

قال البخاري:" حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِابْنِ صَائِدٍ: "قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟ ". قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: "اخْسَأْ."[163]

تخريج الحديث: أخرج البخاري حديث سلم بن زرير في الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخسأ. ح[6177].

وللحديث شواهد عدة منها: قول البخاري في كتاب فضل الجهاد والسير، بَابٌ كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ،:"حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ يَوْمَئِذ ابْنُ صَيَّادٍ يَحْتَلِمُ فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟" فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ " قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَاذَا تَرَى؟ " قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ"، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا "، قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ قَالَ النَّبِي ﷺ: "اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ" قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ".[164]

الخلاصة: انتقى الإمام البخاري ثلاثة أحاديث لسلم بن زرير أبو يونس البصري من جميع مروياته، ولم يخرج له إلا ما تابع عليه الثقات، أو كان لحديثه شواهد، أي أن من منهج الإمام عدم ترك أحاديث الراوي المضعف فيما تفرد به أو خالف فيه وإنما يخرج له ما صح وكان على شرطه ووافق الثقات.

2/خالد بن عبد الرحمن بن بكير السلمي: أبو أمية، البصري.

---

[163] انظر، صحيح البخاري، البخاري، ج8، ص110.

[164] انظر، صحيح البخاري، ج4، ص184.

روى عن: الحسن البصري، وغالب القطان، ونافع، وابن سيرين.

وعنه: ابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع، وإسرائيل، وبشر بن المفضل، وأبو داود الطيالسي، وعبد الصمد، والحسين بن الوليد النيسابوري، وابن أبي عدي، وأبو الوليد الطيالسي.[165]

أقوال العلماء فيه: قال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ.

له عندهم حديث واحد في الصلاة في السجود على الثوب.

قال ابن حجر: وقال العقيلي: يخالف في حديثه.

وقال الحاكم عن الدارقطني: لا بأس به.[166]

حديثه في صحيح البخاري:

قال البخاري:" حدثنا مُحَمَّدٌ: ابْنَ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي غَالِبٌ الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ."[167]

تخريج الحديث: أخرج البخاري حديث خالد بن عبد الرحمن بن بكير في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها . وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ.545/1، ح[547].

كما أخرجه في كتاب الصلاة، باب السُّجُودِ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، ح[389] بمتابعة بشر بن المفضل عن غالب القطان بنحوه.

قال البخاري: "حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبٌ الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

---

[165] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص525.

[166] تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص525

[167] صحيح البخاري، البخاري، ج1، ص545.

قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ."[168]

الخلاصة: أجمع النقاد على صدق خالد بن عبد الرحمان بن بكير السلمي إلا أنه إذا خالف الثقات وهم، لذلك أخرج له البخاري حديثا واحدا بمتابعة بشر بن المفضل له، فالراوي إذا وهم فيما يرويه إذا خالف الثقات، لا يرد حديثه بل ينتقى منه ما يوافق أحاديثهم.

الفرع الخامس: التخريج للراوي الذي هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.

من شرط البخاري في كتابه الصحيح ألا يخرج إلا عن الراوي العدل التقي الذي صلح حاله وكان ضابط لحديثه، كما عرف عن الإمام اعتداله في نقد الرجال، فيوثق كل من اتصف بالعدالة والضبط، إلا أن غيره من النقاد يمكن أن يضعفه بأمور عدة كالتحامل، أو التعنت أو عدم الثبت من حال الراوي.

ومن هؤلاء الرواة:

عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس: أصله من البربر، كان لحصين بن أبي الحر العنبري فوهبه لابن عباس لما ولي البصرة لعلي.

روى عن: مولاه، وعلي بن أبي طالب، والحسن بن علي، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عمرو، وأبي سعيد، وعقبة بن عامر، والحجاج بن عمرو بن غزية، ومعاوية بن أبي سفيان، وصفوان بن أمية، وجابر، ويعلى بن أمية، وأبي قتادة، وعائشة، وحمنة بنت جحش، وأم عمارة، ويحي بن يعمر.

روى عنه: إبراهيم النخعي ومات قبله، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، والشعبي، وهما من أقرانه، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو الزبير، وقتادة، وسماك بن حرب، وعاصم الأحول، وحصين بن عبد الرحمن، وأيوب، وخالد الحذاء، وداود بن أبي هند، وعاصم بن بهدلة، وعبد الكريم الجزري، وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، وحميد الطويل، وإسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل السدي، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وموسى بن عقبة، وعمرو بن دينار، وعطاء بن السائب، ويحي بن سعيد

[168] صحيح البخاري، البخاري، ج1، ص457.

الأنصاري، ويزيد بن أبي حبيب، وأبو إسحاق الشيباني، وهشام بن حسان، ويحيى بن أبي كثير، وثور بن زيد الديلي، والحكم بن أبان، والحكم بن عتيبة، وخصيف الجزري، وداود بن الحصين، والزبير بن الخريت، وسفيان بن زياد العصفري، وعباد بن منصور، وأبو حريز قاضي سجستان، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الملك بن أبي بشير المدائني، وعثمان بن غياث، وعثمان بن سعد الكاتب، وعمارة بن أبي حفصة، وعمرو بن هرم الأسدي، وفضيل بن غزوان، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي، ومهدي بن أبي مهدي الهجري، ومحمد بن علي بن يزيد بن ركانة، وهلال بن خباب، ويزيد بن أبي سعيد النحوي، وأبو يزيد المدني، ويعلى بن مسلم المكي، ويعلى بن حكيم الثقفي، ويزيد بن أبي زياد، والحسن بن زيد بن الحسن بن علي، وسلمة بن وهرام، وليث بن أبي سليم، والنضر أبو عمر الخزاز، وأبو سعد البقال، وخلق كثير.[169]

أقوال العلماء فيه:

احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج، مقرونا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه.

وقد طعن في مسائل مدارها على ثلاثة أشياء: على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه.

وقد رد عليها الحافظ ابن حجر وفندها بالأدلة في مختصره لتهذيب الكمال ومقدمة الفتح، قال في ترجمته لعكرمة:" فأما أقوال من وهاه فمدارها على ثلاثة أشياء: على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء. فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه. فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه؛ لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه، وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد، وجمهور

[169] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص134.

أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر، وأما التكذيب فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم، وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته."[170]

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك.[171]

حديثه في الصحيح: كل الأحاديث التي أخرجها البخاري لعكرمة مستقيمة، إما توبع عليها ولها شواهد، أو تعضدها قواعد الشريعة العامة.

قال البخاري:" حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ، فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ قَالَ: وَلَا حَرَجَ، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: وَلَا حَرَجَ.[172]"

تخريج الحديث: أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب العلم، بَاب مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ، 265/1، ح[85].

وللحديث شواهد كثيرة منها ما أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، 483/2، ح[1745].

قال البخاري": حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ. قَالَ: "اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ". فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ. قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ". فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".[173]

الخلاصة: أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، وكذلك صنع البخاري، فالإمام شديد الانتقاء وليس هو وحيدا في هذا الباب، وحال عكرمة

---

[170] هدي الساري، ابن حجر، ج3، ص153.

[171] تقريب التهذيب، ابن حجر، ص397.

[172] صحيح البخاري، البخاري، ج1، ص265.

[173] انظر، المرجع نفسه، صحيح البخاري، ج2، ص483.

حال خاصة في علم الحديث، فمن منهج الإمام البخاري في التخريج لعكرمة أن انتقى من أحاديثه ما توبع عليه وعضد بالشواهد أو قواعد الشريعة العامة.

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات، يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، والصلاة والسلام التامان على سيدنا محمد وأله وصحبه أجمعين.

وبعد، ففي نهاية هذا البحث قد تبين لي عدة نتائج، يمكن أن نلخصها في:

1) أظهر البحث أن للإمام منهجا خاصا في تخريج أحاديث الرواة المتكلم فيهم.

2) بيان شرط البخاري في صحيحه، وذكر من وافقه عليه من العلماء.

3) تفنيد الشبهة القائلة بأن البخاري أخرج أحاديثا ضعيفة، فصحيح البخاري لم يشمل إلا الصحيح.

4) دقة منهج البخاري في انتقائه من أحاديث الراوي في غير مواطن ضعفه

5)المسالك التي اعتمدها الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم والتي توصل إليها هذا البحث هي: التخريج للرواة المتكلم فيهم في المتابعات والشواهد، التخريج لهم في باب لا يتعلق بالعقائد والأحكام الشرعية مثل "عبد الله بن أبي لبيد المدني"، التخريج لهم لإثبات السماع واللقيا مثل عمران بن حطان السدوسي، التخريج لهم في غير مواطن ضعفهم كالانتقاء للراوي المختلط والانتقاء للراوي المضعف في شيخ معين أو بلد معين كذلك للراوي الثقة عند الإمام المضعف عند غيره، وأخيرا الانتقاء للراوي المضعف فيما تفرد به أو خالف الثقات.

6)تحري الإمام الشديد في تخريجه لأحاديث الراوي المبتدع.

7) عمران بن حطان السدوسي حالة خاصة في الصحيحين فمع كونه مبتدع داعية لبدعته إلا أن البخاري أخرج حديثه لغرض علمي موضوعي يتعلق بالصناعة الإسنادية.

8)من مسالك الإمام في التعامل مع أحاديث الرواة المتكلم فيهم، إنصاف الرواة بانتقاء ما وافق شرطه من مروياتهم، فأخذ من علمهم وترك الخطأ والوهم.

التوصيات:

في ختام هذا البحث أنوه إلى بعض التوصيات التي ظهرت لي خلال بحثي وأهمها:

- تكريس الجهود في الدفاع عن السنة وصحيح البخاري بصفة خاصة، وتفنيد ما يثار حوله من شبهات.
- حث الطلبة على الاهتمام بعلم النقد الحديثي والتشجيع على الدراسات التي تتناول هذا العلم، فلا سبيل للمحافظة على سنة رسول الله ﷺ وصيانة الأحاديث إلا به.

الفهارس

فهرس

الأحاديث

فهرس الأحاديث:

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الفِطْرِ [صَاعًا] مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ	ابن عمر	28
حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ	أبي هريرة	28
مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ	ابن عمر	28
غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ	ابي سعيد الخُدرِي	28
أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّهُ عَمَدَتْ إِلَى مُدٍّ مِنْ شَعِيرٍ، جَشَّتْهُ	أَنَسٍ ابن مالك	47
أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا وَصَوْتًا لِلْإِبِلِ	بْنُ عَبَّاسٍ	49
" سُئِلَ أُسَامَةُ – وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ	عروة ابن الزبير	50
سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كَانَ يَحْيَى يَقُولُ: وَأَنَا أَسْمَعُ فَسَقَطَ عَنِّي – عَنْ مَسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فقَالَ: فَكَانَ يَسِيرُ لْعَنَقَ	عروة ابن الزبير	50
كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ	بْنَ عَدِيَّ حَاتِمٍ	51
بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ	عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ	52
اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ		53
اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ	ابو سعيد الخدري	56

بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَرْضِ قَوْمِي فَجِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنِيخٌ بِالْأَبْطَحِ	أَبُومُوسَى الْأَشْعَرِيُّ	58
بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهْوَ بِالْبَطْحَاءِ	أبوموسى الأشعري	58
قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ	أبوموسى الأشعري	58
إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ	عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ	61
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ	عائشة	61
إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا	عمر ابن الخطاب	62
الْكَوْثَرُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.	ابن عباس	66
هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ	أنس بن مالك	69
أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ	ابن عباس	69
"لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ	أبو هريرة	69
لَمَّا رُمِيَتْ عَائِشَةُ، خَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا.	أم رومان	71
رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ	أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ	72
نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنحَةً	أبو هريرة	74
لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذَّبِينَ	ابن عمر	75
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ	ابن عمر	75
إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ	ابن عمر	75
دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا	أنس ابن مالك	75

– يَعْنِي: أَصْحَابَهُ – بِبِئْرِ مَعُونَةَ ثَلَاثِينَ صَبَاحً		
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به.	عامر بن كريز	79
إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ	عائشة	80
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةُ الْعَدُوِّ،	عمر ابن الخطاب	80
قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا،فَمَا هُوَ	ابن عباس	81
إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا	عمر ابن الخطاب	82
كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ."	أنس بن مالك	83
كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ	أنس ابن مالك	83
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ، فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ	ابن عباس	86
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ. قَالَ: "اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ	عبد الله بن عمرو	86

فهرس

المصادروالمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

1. أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث، محمد أحمد سقار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا . الجامعة الأردنية، 2002م

2. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية – القاهرة . توزيع: دار زمزم – الرياض، ط: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م

3. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

4. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ

5. الاعتبار بالمتابعات والشواهد وأثره في تقوية الحديث، عبد الله عطا الله عمر، /https://www.islamweb.net/amp/ar/article/206329

6. الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، نور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – الكويت– عدد ٤ – سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م

7. الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثانية – العدد الرابع ربيع الثاني ١٣٩٠هـ

8. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، ج6، ص413.

9. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: (الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م)، (الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م)، ج2، ص7.

10. التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين – رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري، عنه: أبو زكريا يحيى بن معين، تح: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، ج4، ص164.

11. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩ هـ – ٥٧١ هـ)، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر

12. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة

13. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي،

الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان – الأردن، ط: الأولى، [١٤٠٥]

14. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان – الأردن، ط: الأولى، ١٤٠٥.

15. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

16. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ـ يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

17. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تح: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤١٣ هـ) (١٩٨٠ - ١٩٩٢ م).

18. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت ١٣٣٨هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

19. التوشيح شرح الجامع الصحيح، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

20. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط . جمعة فتحي، دار النوادر . دمشق . سوريا، ط: الاولى 1429هـ . 2008م

21. الجامع الصحيح، للإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، بحاشية: المحدث أحمد علي السهارنفوري (ت ١٢٩٧ هـ)، تحق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية - مظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

22. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ)، تح: أ. خليل شحادة . د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

23. السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية – السودان، عبد الكريم بن محمد جراد، مكتبة دار البيان . دمشق، ط: الثانية، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

24. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

25. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ. 1985م

26. شمائل البخاري، أبو جعفر محمد البخاري الوراق، تح: مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي

27. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار التأصيل، القاهرة، ط: الاولى،1433هـ- 2012م

28. الضعفاء الكبير، العقيلي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

29. الضعفاء والمتروكون، النسائي.

30. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى١٤٠٣.

31. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تح: محمود محمد الطحاني. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط: الثانية 1413هـ

32. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تح: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي

33. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تح: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

34. كوثَر المعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (ت ١٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

35. لجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م

36. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط: الثالثة - ١٤١٤ هـ

37. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

38. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ـ عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م

39. المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تح: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

40. المدخل إلى صحيح البخاري، محمد أبو الهدى اليعقوبي، الناشر: دار توقيعات - لندن - المملكة المتحدة، ط: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

41. مسائل العقيدة في كتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري «عرض ودراسة»، رسالة: ماجستير في العقيدة، جامعة الملك سعود - كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية، إعداد: يوسف بن حمود حوشان الحوشان، إشراف: أ.د. عبد العزيز سيف النصر عبد العزيز، العام الجامعي: ١٤١٧ هـ - ١٤١٨ هـ

42. معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح.

43. المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تح: الدكتور نور الدين عتر

44. مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ)، تح: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الاسلامية . بيروت . لبنان، ط: الثانية . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

45. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ

46. منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، بشير السيد شكر، تح: توفيق أحمد عبد الغني سلمان، مكتبة دار السلام، 1441هـ - 2020 م

47. مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط: الأولى، ٢٠١١ م - ١٤٣٢ م

48. منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، أكرم محمد ابراهيم نمراوي، فيصل بن أحمد شاه

49. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض

50. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تح: نور الدين عتر (على نسخه مقروءة على المؤلف)، مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، ط: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

51. هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، مصر، ط: السلفية الاولى، 1380هـ

52. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الجزء: ٤ - الطبعة: ١، ١٩٧١

المواقع الالكترونية:

53. https://islamqa.info/ar/answers/443513/

54. https://www.alukah.net/sharia/0/129758

55. https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5715

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الإهداء.....

شكروتقديروعرفان .....

ملخص البحث .....

مقدمة.....أ

المبحث تمهيدي : التعريف بالبخاري وصحيحه.....**2**

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري 2

الفرع الاول: نسبه ومولده.....**2**

الفرع الثاني: عصر الإمام البخاري.....**2**

الفرع الثالث: مكانة البخاري العلمية وثناء العلماء عليه.....**3**

الفرع الرابع: شيوخ البخاري.....**6**

الفرع الخامس: تلاميذ البخاري.....**7**

الفرع السادس: صفات الإمام البخاري وشمائله.....**8**

الفرع السابع: مصنفات الإمام البخاري.....**10**

الفرع الثامن: وفاة الإمام البخاري.....**10**

المطلب الثاني: التعريف بصحيح البخاري وبيان منهجه فيه 11

الفرع الاول: التعريف بالجامع الصحيح وذكر الدافع وراء تأليفه.....**11**

الفرع الثاني: بيان موضوع الجامع الصحيح ومحتوياته.....**12**

الفرع الثالث: مدى عناية البخاري بالجامع في تأليفه.....**13**

الفرع الرابع: عدد أحاديث صحيح البخاري.....**14**

الفرع الخامس: بيان منهج البخاري في صحيحه..... 14

الفرع السادس: تراجم صحيح البخاري..... 20

المطلب الثالث: شرط البخاري في صحيح وذكر من أيده فيه 21

الفرع الأول: شرط البخاري في الصحيح..... 21

الفرع الثاني: العلماء الذين أيدوا البخاري في شرطه..... 21

المبحث الرئيس: مسالك الإمام البخاري في انتقاء أحاديث الرواة المتكلم فيهم..... 37

المطلب الأول: التخريج لهم في المتابعات والشواهد. 40

الفرع الأول: الاعتبار وأهميته..... 40

الفرع الثاني: المتابعات والشواهد..... 42

الفَرع الثالث: في الفَرْق بين الاعْتبار والمتابَعة والشَّاهد..... 43

الفرع الرابع: من أمثلته عند البخاري..... 45

المطلب الثاني: التخريج في باب لا يتعلق بالعقائد والأحكام الشرعية. 52

الفرع الأول: عبد الله بن أبي لبيد المدني..... 54

الفرع الثاني: أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي. 56

المطلب الثالث: التخريج لهم لإثبات السماع واللقيا..... 58

المطلب الرابع: الانتقاء من أحاديث الراوي في غير مواطن ضعفه..... 62

الفرع الأول: الانتقاء للراوي المختلط..... 62

الفرع الثاني: الانتقاء من أحاديث الراوي المضعف في شيخ معين..... 67

الفرع الثالث: الانتقاء من أحاديث الراوي المضعف في أهل بلد معين. 72

الفرع الرابع: الانتقاء من أحاديث الراوي الذي يضعف فيما تفرد به أو خالف الثقات. 79

الفرع الخامس: التخريج للراوي الذي هو ضعيف عند غيره ثقة عنده. 83

خاتمة..... **89**

فهرس الأحاديث..... **92**

فهرس المصادر والمراجع **96**

فهرس الموضوعات **105**